

أثر كفاية رأس المال في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي

The Impact of Capital Adequacy on Predicting Financial Bankruptcy of Banks Listed in the Saudi Financial Market.

إعداد

أيوب بن عبد الله بن علي العويش

باحث ماجستير كليات الشرق العربي للدراسات العليا

مصطفى صلاح محمد المقدم

أستاذ إدارة الأعمال المساعد كليات الشرق العربي

المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة دور كفاية رأس المال في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تألف مجتمع الدراسة من البنوك السعودية المدرجة بسوق المال السعودي والتي يبلغ عددها ١٢ بنك وقد تمثلت عينة الدراسة في مجموعة القوائم المالية للبنوك المدرجة بسوق المال السعودية خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٣.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها أن بنك ساب (السعودي البريطاني) هو الأفضل بين البنوك المدروسة من حيث كفاية رأس المال المقاس بحقوق الملكية الى الودائع كما توضح التحليلات وجود اختلافات ملحوظة في كفاية رأس المال ومخاطر الإفلاس بين البنوك المدروسة. يظهر بنك ساب وشركة سهل للتمويل كأكثر البنوك قوة من حيث كفاية رأس المال، بينما يستعرض بنك الإنماء مرونة في مواجهة مخاطر الإفلاس. في المقابل، يظهر بنك الجزيرة وبنك ساب كأكثر عرضة وقد تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال (المقدر بحقوق الملكية إلى الأصول) ومستوى مخاطر الإفلاس، حيث يؤدي ارتفاع كفاية رأس المال بنسبة ١٠٠% إلى انخفاض مخاطر الإفلاس بنسبة ١١٧,٨% كما لم

يظهر أي تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (المقدر بحقوق الملكية إلى القروض) على مستوى مخاطر الإفلاس.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من التوصيات أبرزها يجب على البنك المركزي مراقبة مستويات كفاية رأس المال في البنوك، خاصةً في البنوك ذات المؤشرات السلبية مثل بنك ساب وبنك الجزيرة، لضمان استقرار القطاع المالي كما ينبغي على البنك المركزي تقديم الدعم والاستشارات للبنوك التي تعاني من انخفاض مستويات كفاية رأس المال أو ارتفاع مخاطر الإفلاس، مثل بنك البلاد

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال؛ اتفاقية بازل؛ الإفلاس المالي.

Abstract

The study aimed to investigate the role of capital adequacy in predicting financial bankruptcy of banks listed in the Saudi financial market. The study adopted a descriptive-analytical approach, and the population consisted of 12 Saudi banks listed in the financial market. The sample comprised the financial statements of these banks during the period from 2018 to 2023.

The study yielded several findings, the most significant being that SABB (Saudi British Bank) is the best among the studied banks in terms of capital adequacy measured by equity to deposits. The analyses indicated notable differences in capital adequacy and bankruptcy risks among the studied banks. SABB and Sahl Finance Company emerged as the strongest banks in terms of capital adequacy, while Alinma Bank demonstrated resilience in facing bankruptcy risks. Conversely, Al-Jazira Bank and SABB were found to be more vulnerable. A statistically

significant negative relationship was identified between capital adequacy (measured by equity to assets) and the level of bankruptcy risk, indicating that a 100% increase in capital adequacy leads to a 117.8% decrease in bankruptcy risk. However, no statistically significant effect of capital adequacy (measured by equity to loans) on bankruptcy risk was observed.

The study concluded with several recommendations, the most notable being that the central bank should monitor capital adequacy levels in banks, especially those with negative indicators like SABB and Al-Jazira Bank, to ensure stability of the financial sector. Additionally, the central bank should provide support and consultations to banks facing low capital adequacy levels or high bankruptcy risks, such as Bank Al-Bilad.

Keywords: Capital Adequacy ؛ Basel Accords ؛ Financial Insolvency.

١ - مقدمة

تقوم البنوك التجارية بتجميع مدخرات المجتمع وتعمل على توظيفها في الفرص الاستثمارية مقابل عائد أو ربح يعود للبنك من عمليات التوظيف وبما أنها كآية منشأ أعمال تهدف إلى تعظيم العائد ، تسعى البنوك التجارية إلى تجميع أكبر قدر من المدخرات وتوظيفها مما يدخلها في مخاطر عدم السداد من قبل المدينين والخسائر المرتبطة بالتوظيف مما يعرض أموال المودعين إلى الفقدان الكلي أو الجزئي ما لم يتوفر للبنك رأس مال قوي قادر على امتصاص أي خسائر محتملة قد تؤثر سلباً على حجم ودائعه ومدخراته ، ويلعب رأس المال في البنوك التجارية دوراً مهماً في الحفاظ على السلامة المصرفية فنظراً لأن البنوك تعمل في بيئة غير مؤكدة ، الأمر

الذي قد يترتب عليه تعرضها لمخاطر متنوعة وخسائر فأن رأس مال البنك يمثل البوابة العازلة التي تمنع أي خسائر غير متوقعة قد تواجهها البنوك والتي قد تصل الى أموال المودعين (سليمان ، ٢٠٢٠)

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنكي واتجاه البنوك الى تدعيم مراكزها المالية احد الاتجاهات الحديثة في ادارة البنوك في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الاسواق العالمية فكفاية رأس المال هي مرآة عاكسة لسلامة الوضع المالي للبنك حيث اهتمت كل من السلطات الرقابية والبنوك بهذا المعيار على رأسها لجنة بازل بإصدارتها فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات كل مرحلة ونتيجة لهذه التطورات اصبحت البنوك عرضة للمخاطر التي قد تنشأ من بيئتها الداخلية والخارجية وهذا ما جعلها تسعى لتطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر ومن بين تلك المخاطر هو تعرض البنوك الى الافلاس المالي (بوغازي، ٢٠٢٢)

تعد كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل III هي من الركائز الأساسية التي وُضعت لتعزيز الاستقرار المالي للبنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات. وضعت هذه المعايير عقب الأزمة المالية العالمية بهدف تحسين الحوكمة وتقليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية. حيث تُلزم الاتفاقية البنوك بالاحتفاظ بنسبة محددة من رأس المال مقارنةً بأصولها، مما يضمن حماية مصالح المودعين والمستثمرين وتقليل احتمالية التعرض لمخاطر الإفلاس. ويعتمد الإطار التنظيمي لاتفاقية بازل III على تعزيز متطلبات كفاية رأس المال من خلال تعزيز مكونات رأس المال الأساسي والاحتياطات اللازمة التي تُساهم في توفير حماية أكبر للقطاع المصرفي (بوجمعه، ٢٠٢٢).

يعد مفهوم كفاية رأس المال من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، خاصة البنوك، في تعزيز استقرارها المالي وتقليل المخاطر التي قد تهدد استدامتها. تركز هذه الدراسة على أهمية كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل III، التي وُضعت كإطار دولي يهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة

الأزمات المالية والحفاظ على ثقة العملاء والمستثمرين. يعكس هذا الإطار التنظيمي أهمية توفر نسبة كافية من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، مما يجعل دراسة هذا الموضوع محورياً لضمان حماية النظام المصرفي السعودي (البدارين، ٢٠٢٤)

يعتبر الالتزام بمعايير كفاية رأس المال أداة فعالة للتنبؤ بالإفلاس المالي، إذ إن البنوك التي تلتزم بمعايير بازل III تتبنى احتياطات وقائية أكثر صرامة، ما يقلل من احتمال تعرضها للإفلاس في الأزمات الاقتصادية. كما تساهم كفاية رأس المال في بناء ثقة أكبر بين المودعين والمستثمرين، حيث يشعر هؤلاء بأن أموالهم محمية ضمن إطار منظم يراعي المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي. في المقابل، يؤدي عدم الالتزام بكفاية رأس المال إلى زيادة تعرض البنك لمخاطر الإفلاس، ما قد يؤثر سلباً على استقراره المالي ويعرضه للانهيار في حالات الأزمات المالية. لذا، فإن اتفاقية بازل III تمثل حجر الأساس لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات المستقبلية والحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي والمحلي (عوض، ٢٠٢٢).

وتأتي الدراسة لمناقشة دور كفاية رأس المال (معدل العائد على الاستثمار ، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، العائد على هامش صافي الربح) وفق اتفاقية بازل III للتنبؤ بالإفلاس المالي في البنوك المدرجة في السوق السعودية

٢- مشكلة البحث:

تعد المصارف التجارية ركناً أساسياً يعتمد عليه الجهاز المصرفي في العالم وقد تتعرض هذه المصارف الى المخاطر المتعددة ومنها مخاطر الافلاس والمخاطر الائتمانية اذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على استمرارية عمل المصارف وهو الامر يتعلق بخصوصية الجهاز المصرفي المملكة العربية السعودية ولقد حظيت كفاية رأس المال في البنوك بأهمية كبرى منذ أقرت لجنة بازل معيارها الموحد بشأن كفاية رأس المال المصرفي في عام ١٩٨٨م، وما تلاه من تعديلات وتطورات، وبموجب ذلك أصبحت البنوك ملزمة بالأخذ بهذا المعيار إذا أرادت التعامل وفقاً لمتطلبات وشروط الأسواق الدولية، وعليه فإن عدم الأخذ بهذه المعايير سيكون خيار

غير متاح. ويتطلب التطبيق الفعلي لمقترحات "بازل III" ضرورة إيجاد ثقافة جديدة في إدارة العمل المصرفي والرقابة عليه. ومن هنا يتضح أهمية دور البنوك المركزية كسلطة رقابية. ويتطلب أيضا ضرورة توافر عناصر البنية الأساسية المصرفية من تعديل وتطوير القواعد والمعايير المحاسبية، ومن تطوير لأنشطة وخدمات مالية، إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في هذا القطاع. وقد أشار عدد من الباحثين ومنها دراسة بوغازي (٢٠٢٢) إلى العلاقة التي تربط بين كفاية رأس المال في البنوك التجارية السعودية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك بالتطبيق على مصرف الراجحي وعلى ذلك فقد أوضحت دراسة عبد الرسول (٢٠٢٤) على دور كفاية رأس المال وفق بازل III وتأثيرها على المخاطر الائتمانية وذلك في المصارف التجارية وهو ما أكد على أهمية دور كفاية رأس المال على التنبؤ بالمشاكل المالية والازمات التي تتعرض لها المصارف

وتواجه البنوك المدرجة في سوق المال السعودي تحديات عديدة تتعلق بقدرتها على التنبؤ بمخاطر الإفلاس المالي وضمان استمرارية عملياتها في ظل تقلبات السوق الاقتصادية. وتعتبر كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل III إحدى الركائز الأساسية التي تساعد البنوك على مواجهة هذه التحديات، حيث تهدف إلى توفير مستوى مناسب من رأس المال لامتصاص الصدمات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية. إلا أن التزام البنوك بهذه المتطلبات قد يواجه صعوبات بسبب طبيعة المخاطر الاقتصادية والمالية المتغيرة، والتي قد تؤدي إلى نتائج مالية غير متوقعة تؤثر على استقرارها. وبناء على ذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر كفاية رأس المال في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي؟

٣- أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على أثر كفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى الودائع في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.

- التعرف على أثر كفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى الأصول في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي
- التعرف على أثر كفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى القروض في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي

٤- فروض البحث:

في ضوء العرض السابق لمشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فروض البحث فيما يلي:

- الفرض الأول: يوجد أثر لكفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى الودائع في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.
- الفرض الثاني: يوجد أثر لكفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى الأصول في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.
- الفرض الثالث: يوجد أثر لكفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى القروض في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.

٥- أهمية البحث:

١-٥ الأهمية العلمية:

- توجيه الباحثين نحو دراسة المتغيرات التي قد تؤثر في العلاقة بين كفاية رأس المال في التنبؤ بالإفلاس المالي في البنوك.
- تعزيز المعرفة النظرية حول مفهوم كفاية رأس المال وأثرها على استقرار البنوك وتبسيط الضوء على دور كفاية رأس المال في تجنب الأزمات المالية وتوفير إطار نظري يساعد الباحثين والمهتمين في مجال البنوك على فهم دور كفاية رأس المال في إدارة السيولة في مجال البنوك.

٢-٥ الأهمية العملية:

تهدف الأهمية العملية لهذه الدراسة في الآتي:

- تقديم توصيات عملية للبنوك السعودية المدرجة بسوق المال لتبني أفضل الممارسات في كفاية تعزيز رأس المال لتقليل مخاطر وتطوير السياسات المالية المناسبة.
- تمكين البنوك من استخدام نتائج الدراسة لتحسين استراتيجياتها في إدارة رأس المال وتحقيق الاستدامة المالية.
- تعزيز الوعي لدى المستثمرين حول أهمية كفاية رأس المال كعامل أساسي لضمان استقرار البنك واستمراره وتوفير مرجع تطبيقي يمكن للبنوك الأخرى في المنطقة الاستفادة منه في تقييم أداء كفاية رأس المال وتقليل المخاطر المالية.

٦- حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات للدراسة الميدانية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ م.

الحدود المكانية: تم تنفيذ الدراسة على قطاع البنوك المدرج بسوق المال بالسعودية.

٧- الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٧ الإطار النظري

١-٧-1 كفاية رأس المال

كفاية رأس المال تُعد من المفاهيم الأساسية في القطاع المالي والمصرفي، حيث تشير إلى قدرة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، على تغطية المخاطر المالية التي تواجهها وضمان استقرارها المالي. ويقصد بها نسبة رأس المال التي تحتفظ بها المؤسسة المالية لمواجهة الخسائر المحتملة دون التأثير على مصالح المودعين أو استقرار النظام المالي ككل. تُعتبر كفاية رأس المال مؤشراً على قوة البنك وقدرته على تحمل الصدمات المالية وتحقيق الاستدامة. تقوم البنوك المركزية بتحديد متطلبات

كفاية رأس المال وفقاً لمعايير دولية مثل اتفاقية "بازل" لضمان التزام المؤسسات المالية بتوفير حد أدنى من رأس المال المناسب. تساهم كفاية رأس المال في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمودعين، وتلعب دوراً حيوياً في حماية الاقتصاد من الأزمات المالية المحتملة، وتساعد البنوك على مواجهة تقلبات السوق والحفاظ على قدرتها على تقديم خدماتها بفعالية (أحمد، ٢٠١٣).

٧-١-١ مفهوم كفاية رأس المال

كفاية رأس المال تمثل الكمية المناسبة من رأس المال التي يحتاجها البنك لضمان أداء جميع وظائفه وأنشطته بدون تعرضه لمخاطر السيولة حيث تُعد كفاية رأس المال واحدة من أهم المعايير المستخدمة لقياس استدامة البنك المالية وقدرته على التعامل مع المخاطر المحتملة والتحديات. وكلما زادت استدامة البنك المالية، قل احتمال حدوث إفلاس للبنك، يمكن أيضاً تعريف كفاية رأس المال على أنها القدر الكافي من رأس المال الذي يمكنه تحمل الخسائر الناتجة عن عمليات منح الائتمان أو الاستثمار أو أي عمليات أخرى يقوم بها البنك خلال تنفيذ أنشطته المالية. ببساطة، يضمن رأس المال الكافي أمان واستقرار البنك، وهذا يهم الودائع والجهات المراقبة على حد سواء، بشكل عام، يمكن القول أن كفاية رأس المال تعكس قوة المؤسسة المالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات دون التعرض للمخاطر المالية. (الحريث وحزوري، ٢٠١٨)

في لغة العمل المصرفي، تعني مفهوم الملاءة القدرة بالتعرف على التزامات البنوك المالية تجاه الأطراف الأخرى في الوقت المحدد، ومن بين هذه التزامات البنك، تأتي الودائع المصرفية على رأس القائمة. ولتحقيق هذه الملاءة المالية، تم تحديد الحد الأدنى المستهدف لنسبة كفاية رأس المال على أساس معيار لجنة بازل والذي يبلغ ٨%. يتم حساب هذه النسبة عن طريق مقارنة رأس المال بالأصول وفقاً لأوزان المخاطر وقد استمرت لجنة بازل في تعديل وتطوير هذه القواعد بهدف تعزيز سلامة النظام المصرفي العالمي. وفي هذا السياق، تم رفع معدل كفاية رأس المال بشكل

تدريجي، حيث ارتفع إلى ٩% خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، ومن ثم زيادته إلى ١٠,٥% اعتباراً من عام ٢٠١٩ وفقاً للإصلاحات الواردة في الاتفاقية بازل III. بالإضافة إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال، تضمنت هذه الإصلاحات أيضاً ضرورة توفير مصادر تمويل مستقرة للبنوك بهدف تجنب تأثير سلبي على قدرتها على منح الائتمان والاستثمار. وأيضاً توفير نسبة محددة من السيولة لتعزيز قدرة البنوك على تلبية التزاماتها تجاه العملاء والجهات المدينة (عياش والعايب، ٢٠١٨).

وتعتبر الملاءة المالية عن قدرة وكفاءة البنك في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها بهدف السيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تدعم قدرته التنافسية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وفق تواريخ استحقاقها المتفق عليها بين البنك وعملائه، وبذلك فإن البنوك التجارية مطالبة بتوفير غطاء رأسمالي كافٍ لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووضع الاستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء الرأسمالي (الجعافرة، ٢٠٠٨) ويعرف البعض الملاءة المالية بأنها العلاقة بين مصادر رأسمال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها الأصول أو أي عمليات أو معاملات قد يقوم البنك بتنفيذها، وهي بذلك قد تعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومواجهة أي مخاطر أو خسائر قد يتعرض لها (الخزاعلة، ٢٠١٨).

٧-١-٢ أهمية وجود معايير منظمة لنسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية

نتيجة للأزمات المالية التي شهدتها القطاع المصرفي وأدت إلى إفلاس العديد من البنوك، اضطرت الجهات الرقابية إلى التفكير في الإجراءات والتدابير الوقائية الضرورية للتعامل مع المشكلات المالية بجميع تفاصيلها وظروفها. ولقد زاد اهتمام البنوك والجهات الرقابية بمسألة كفاية رأس المال لعدة أسباب منها؛ تزايد حجم الودائع بالبنوك بشكل كبير، وتقلب القيمة السوقية للاستثمارات، والتغيرات في تكوين الأصول أثارت تساؤلات بشأن المبالغ النقدية أو رأس المال التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لتغطية التزاماتها في حالة مواجهة خطر الإفلاس أو التعثر المالي. وإيضاً، استخدام البنوك رؤوس أموالها

بكثافة في تمويل الحكومات بسقف مالي كبير وبأسعار منافسة. واعتبر البنوك أن التمويل الحكومي غالباً لا يشمل مخاطر مهمة.

تظهر أهمية معيار كفاية رأس المال بوجود قواعد تنظيمية تلتزم بها البنوك والمصارف للتحسين ضد المخاطر التي يمكن أن تؤثر على استثماراتها قبل حدوثها. يعني ذلك الحفاظ على كمية كافية من رأس المال لاستيعاب أي خسائر محتملة في المستقبل. هذا المعيار يلعب دوراً وقائياً مهماً وأولى من ترك الاستثمارات المصرفية بدون معيار وبدون احتساب للمخاطر، حيث يمكن أن يكون للخسائر تأثير مدمر إذا وقعت دون وجود إجراءات وقائية مناسبة. (حميد ، ٢٠٢٢).

ولكي يتسنى للمصارف والبنوك التجارية البقاء والنجاح لابد أن تتوفر ثقة الأفراد والمستثمرين في قدرة البنوك على تحقيق أهدافهم من الاستثمار أو حفظ أموالهم لديها، ولا تأتي هذه الثقة في المقام الأول إلا من خلال احتفاظها برؤوس أموال تطمئن على قدرة هذه البنوك على التعامل مع الظروف المالية الصعبة، وإدارتها دون تأثير على أصحاب الحقوق (الدائنة)، وإذا لم تتوفر هذه الثقة قد يحجم كثير منهم عن التعامل معها .

لا يمكن للمصارف والبنوك التجارية أن تعتمد بشكل كامل على المصرف المركزي أو البنوك التقليدية للحصول على تسهيلات تعتمد على الفائدة لمعالجة أزمات السيولة التي تواجهها. بالإضافة إلى ذلك، نقص السوق المصرفية النشطة التي تتعاون فيما بينها في مثل هذه الحالات الطارئة يزيد من الحاجة إلى الاحتفاظ برأس مال كبير ويعكس الحاجة إلى الاحتفاظ برأس مال كبير قدرة المصارف والبنوك على التعامل مع التحديات المالية والحفاظ على الاستقرار في وجه السحوبات الغير متوقعة في ظل قيود مدد الودائع الاستثمارية (عميرة ، ٢٠٢٠).

٧-١-٣ مقاييس كفاية رأس المال :

تتمثل النسب المالية المستخدمة في قياس كفاية رأس المال (أحمد، ٢٠١٣):

- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع:

تهدف إلى قياس المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال. وقد حددت البنوك نسبة ١٠% كحد أقصى لهذا المقياس، بمعنى كلما زادت قيمة الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال كلما زادت مخاطر المودعين لديه. ويعاب على هذا المعيار عدم أخذه في الاعتبار مجموع ونوعية الأصول التي يتم فيها توظيف الودائع. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على مجموع الودائع.

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

يربط هذا المقياس بين رأس المال وإجمالي الأصول، فكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول. ويعاب عليه عدم تمييزه بين أنواع الأصول من حيث ارتفاع أو انخفاض مخاطرها. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

- نسبة رأس المال (حقوق الملكية) إلى الأصول الخطرة:

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رأس المال الممتلك من تغطية الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض والسلفيات، والأوراق التجارية المضمومة.. بقسمة حقوق الملكية على الأصول الخطرة.

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض:

ويضيف منير (٢٠٠٢) هذه النسبة وهي مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على إجمالي القروض.

٧-١-٤ اتفاقية بازل III

اتفاقية بازل III هي مجموعة من اللوائح والمعايير المالية التي طورتها لجنة بازل للإشراف المصرفي عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، بهدف تعزيز

استقرار النظام المالي العالمي وزيادة مرونة البنوك في مواجهة الصدمات. جاءت الاتفاقية كتحديث للمعايير السابقة (بازل ١ وبازل ٢) لمعالجة القصور الذي كشفته الأزمة المالية، وتحديدًا في متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر (سنوساوي، ٢٠٢٢).

تقوم اتفاقية بازل III على ثلاث ركائز رئيسية. أولاً، رفع متطلبات رأس المال الأساسي، حيث يتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة أعلى من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة، مما يزيد من صلابتها في الأزمات. ثانيًا، تحسين السيولة، حيث فرضت بازل III معايير مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) لضمان أن البنوك تحتفظ بأصول سائلة كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأوقات الصعبة. ثالثًا، متطلبات الرافعة المالية، إذ تُلزم الاتفاقية البنوك بالحفاظ على نسبة رافعة مالية معينة، مما يقلل من الاعتماد المفرط على الديون ويعزز الأمان المالي.

تساهم هذه المعايير في تقليل المخاطر النظامية التي قد تهدد الاقتصاد العالمي، حيث أن الامتثال لها يضمن بقاء المؤسسات المالية قادرة على تحمل الصدمات. ورغم أن بازل III قد تحد من قدرة البنوك على التوسع في الإقراض، إلا أنها ضرورية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية النظام المالي من الأزمات المحتملة (بعزيز، ٢٠١٩).

وتتمثل أهم أهداف اتفاقية بازل III في (طباخ، ٢٠١٨)؛ تحسين قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أيا كان مصدرها، تحسين أساليب إدارة المخاطر والحوكمة، تعزيز الشفافية والافصاح في البنوك، تخفيض مساهمة التنظيم للتقلبات الدورية، معالجة القضايا، التي فشلت فيها اتفاقية بازل II في إدارتها، والتي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨.

وتتمثل دعائم اتفاقية بازل في ثلاث دعائم: الدعامة الأولى الاحتفاظ برأس المال: قامت اتفاقية بازل III بتعديل الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال ابتداءً من

سنة ٢٠١٣ إلى غاية نهاية سنة ٢٠١٨ بطريقة تدريجية، حيث تم رفع نسبة الأسهم العادية من الشريحة من ٠.٢% (حسب اتفاق بازل II) إلى ٤.٥% حسب الاتفاقية بازل III، ولا يجب أن تقل الموجودات المرجحة بالمخاطر عن هذه النسبة في جميع الأوقات، مما سيؤدي إلى رفع نسبة رأس المال الشريحة الأولى (الأسهم العادية الإضافية) من ٤.٥% إلى ٦% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر. كما تم إضافة نسبة ٢.٥% من رأس المال الاحتياطي (الإضافي) إلى نسبة كفاية رأس المال، على أن تطبق هذه النسبة تدريجياً إلى غاية ٢٠١٩، وبذلك يصبح الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالإضافة إلى النسب الجديدة لرأس المال الاحتياطي ١٠.٥%. كما تبلغ نسبة إجمالي رأس المال (رأس مال الشريحة الأولى + رأس المال الشريحة الثانية) ٨% ولا يجب أن تقل هذه النسبة عن الموجودات المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات. (معمر، ٢٠٢٠)

ويمكن تلخيص مراحل التحول كما هو موضح في الجدول رقم (١) :

جدول (١) مراحل التحول لاتفاقية بازل

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
4.5%	4.5	4.5%	4.5%	4.5%	4%	3.5%	الحد الأدنى للنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5%	1.875%	1.25%	0.625%				رأس المال الحماية
7%	6.375%	5.75%	5.125%	4.5%	4%	3.5%	الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال الحماية
6%	6%	6%	6%	6%	5.5%	4.5%	الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
10.5%	9.875%	9.25%	8.675%	8%	8%	8%	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال الحماية

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على (معمر، ٢٠٢٠).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال ٨ سنوات بطريقة تدريجية مما يعطي وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال. وتتمثل الدعامة الثانية في اقتراح الاتفاقية اعتماد نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة، وتتمثل في نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (بحوصي وعريس، ٢٠١٧).

- نسبة تغطية السيولة: تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال ٣٠ يوماً وذلك في ظل ظروف غامضة وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها بنك إلى حجم ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية لديه يجب ألا تقل عن ١٠٠% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً ويتم حسابها وفق العلاقة التالية: نسبة تغطية السيولة = $\geq 100\%$

- نسبة صافي التمويل المستقر: يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث تحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، حيث أن البنك يمول عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقراراً لتغطية التزاماته، وتقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن ١٠٠ وتحسب حسب الصيغة التالية: نسبة صافي التمويل المستقر = $\geq 100\%$

أما الدعامة الثالثة كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل III على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية، لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية. حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها ٣% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من

أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية. (نجار، ٢٠١٣) وتحسب كما يلي: (بحوصي وعريس، ٢٠١٧)،

٧-١-٥ المخاطر في النظام المصرفي وفقاً لاتفاقية بازل III

يواجه القطاع المصرفي - كأحد مكونات القطاع المالي - مشكلة مخاطر المستقبل بدرجة أكبر من غيره من القطاعات، حيث زادت حدة هذه المخاطر، وأصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المصرفي. وبناء عليه يتطلب هذا الأمر من القطاع المصرفي أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة وفعالية. فالقطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضاً للمخاطر وبالتالي تعاملات معها. حقيقة أن أي قطاع آخر يتأثر بما يحدث في الاقتصاد بصفة عامة، ويتعرض لعدد من المخاطر تنحصر عادة في قطاعات محدودة، ويظل التأثير الأكبر محصوراً في ظروف طلب وعرض القطاع الذي يتخصص فيه. ومن هنا فإن تعامله مع المخاطر التي يعرض لها، لا يعد أن يكون جزءاً من معرفته بظروف الطلب والعرض للسلعة أو الخدمة التي يتعامل فيها (الضيفري، ٢٠٢١)

أما بالنسبة للقطاع المصرفي - ومثله كذلك شركات التأمين وأسواق الأوراق المالية كمكونات للقطاع المالي - فهي تتعامل بصفة أساسية مع الأصول المالية التي تغطي معظم القطاعات الإنتاجية دون تفرقة. وهذا ما يعني أن القطاع المصرفي يتعامل مع مجمل الاقتصاد المحلي والدولي، وبما ينطوي عليه من مخاطر من مختلف القطاعات. حيث أن وحدات القطاع المصرفي لا تتعامل مع قطاع بعينه، وإنما تتعامل أصلاً مع النقود إقراضاً واقتراضاً وفي إقراضها للنقود، فإن البنوك تتعامل مع مختلف المقترضين في مختلف القطاعات، مما يستدعي الإحاطة بظروف المقترض الشخصية، بالإضافة إلى مخاطر القطاع الذي يعمل فيه. ويتزامن مع ذلك، أن النقود - كقوة شرائية تتميز بصفة القبول العام - تتأثر بأوضاع الاقتصاد في مجموعه، كما تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وما يحدث فيهما. ومن ثم فإن

المخاطر التي تواجهها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة، بل هي مخاطر الاقتصاد - المحلية والعالمية - في مجموعه (علي، ٢٠٢٠).

وتتطلب كفاءة إدارة القطاع المصرفي نوع من التخصص الرئيسي في كيفية التعامل مع المخاطر التي تواجه هذا القطاع، وذلك من ناحية الشكل العام لهذه المخاطر وفي تنوعها. ولا تعدوا أن تكون الأساليب والمبادئ المستثمرة في الإدارة المصرفية - في حقيقتها - أدوات للتعامل مع هذه المخاطر بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية ومن ناحية أخرى، ومن منطلق كون القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملًا مع المخاطر، فقد أظهر التطور الاقتصادي المعاصر أن سلامة القطاع المصرفي ونموه وكفاءة عمله - شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام (ضحاك، ٢٠١٨).

ومن منظور آخر فقد أظهرت الدراسات المتعددة التي قامت بها المؤسسات الدولية أن أحد أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادي هو وجود مؤسسات مالية سليمة وقوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة. ومن هنا ازداد الوعي بأهمية السلامة في القطاع المصرفي وذلك تبعاً للنظرة إلى طبيعة النقود، هل هي سلعة تباع وتشتري لذاتها، بمعنى أنه يتم اقتراضها بنظام سعر الفائدة القائم على الفكر الرأسمالي، أم هي وسيط أو أداة لتمويل المشروعات أو للحصول على الحاجات اللازمة لتسيير الحياة، وذلك وفقاً للفكر الإسلامي في نظريته للنقود وأساليب التمويل (شحاتة، ٢٠١٥).

أظهرت الدراسات السابقة أن المؤسسات المالية أكثر تأثراً وارتباطاً بما يحدث في بقية أجزاء الاقتصاد، كما أنها أكثر ارتباطاً وتداخلاً مع المؤسسات المالية الأخرى في العالم. وبالتالي فإن أية أزمة تلحق بهذا القطاع في إحدى الدول، لن تلبث أن تؤثر - بطرق انتشار العدوى - في العديد من البلدان الأخرى.

وقد كان الاهتمام العالمي بتنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر واحداً من أهم اهتمامات المجتمع الدولي، نظراً لأن - كما سبق القول - قطاع البنوك يحتل مكاناً

متميزاً داخل القطاع المالي، بالإضافة إلى صلته المباشرة بنظم المدفوعات وبالتالي إدارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وتتمثل أهم المخاطر التي تواجه البنوك في: المخاطر الإستراتيجية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، مخاطر تقلبات مستوى الأسعار، المخاطر التشغيلية، المخاطر التنظيمية (القانونية)، مخاطر السمعة (تعيلب، ٢٠١٨)

٧-١-٢ الإفلاس المالي

اختلف الباحثون في تعريف الإفلاس المالي، فعرفوه على النحو التالي؛ فعرفه عكار (٢٠١٩) بأنه عدم قدرة الشركة على إيفاء ديونها في موعدها المقرر كما وصف الشركات غير القادرة على دفع أرباح أسهمها الممتازة بالشركات التي على وشك الإفلاس المالي. أما محرز (٢٠٢٢) فقد عرفه على أنه إعلان الشركة إفلاسها قانونياً وأنها أصبحت تحت الرقابة القضائية ومنحها الحق للخضوع إلى أحكام قانون الإفلاس. كما عرفه قريشي (٢٠١٢) بأنه "إفلاس الشركة وتصفيته لصالح الدائنين. كما عرفه خلفاوي (٢٠٢٢) بأنه اتفاق الشركة مع الدائنين على تخفيض الديون لعدم قدرتها على تسديد التزاماتها في موعد استحقاقها" وأيضاً عندما تكون الأصول والإيرادات لدى الشركة أقل من التزاماتها، بمعنى آخر عندما يكون صافي رأس المال العامل أقل من صفر، فإن الشركة تكون غير قادرة على تسديد ديونها، وبمعنى آخر أيضاً التدفقات النقدية غير كافية لتلبية احتياجاتها حيث تكمن المشكلة في الاستحقاق، حيث إن استحقاق الالتزامات أقرب من استحقاق إيرادات المؤسسة، وعليه فإن التزامات المؤسسة تكون أكبر من إيراداتها، وبذلك الأمر فإن رأس المال العامل أقل من الصفر (محرز، ٢٠٢٢).

وعرف إبراهيم (٢٠١٩) الإفلاس المالي على أنه الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، والتي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة وسداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون أصوله الحقيقية أقل من

خصومه الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس. وذكر عبيدات (٢٠١٧) بأنه لمعرفة المعنى الحقيقي لمفهوم الإفلاس، يجب أن نفرق ما بين كلا من الإفلاس المالي والعسر المالي، حيث إن الإفلاس حالة تحدث قبل مرحلة العسر وليس بالضرورة أن تؤدي إليه واعتمد (شطبي، ٢٠١٩) معيار المرونة المالية للتمييز بين الحالتين فالإفلاس إما بنقص إيرادات الأسهم أو توقفها وأما العسر المالي فهو توقف عمل الشركة وعدم قدرتها على سداد التزاماتها في موعدها المقرر. كما ذكر عبد الحميد (2009) حول العسر المالي عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير وقد يكون العسر المالي فنياً، أو عسراً مالياً قانونياً. بينما عرف الإفلاس المالي من قبل (عكار، ٢٠١٩)، بأنه حالة غير اعتيادية وغير متوقعة، حدثت نتيجة لتراكم الديون وعدم القدرة على تسديد التزامات الشركة وعدم القدرة على دفع الأرباح لأصحاب الأسهم. أما شطبي (٢٠١٩) فقد عرض مفهوماً واضحاً للعسر المالي بأنه انخفاض ملموس في إيرادات الشركة نتيجة لعدم قدرتها على الإنتاج، والذي من شأنه عدم القدرة على تسديد التزاماتها المستحقة وفوائد أسهمها الممتازة للمساهمين. نستنتج مما سبق، بأن كلا من الإفلاس المالي والعسر المالي؛ معان ومصطلحات مرادفة بالمعنى متقاربة بالمفهوم وهو بشكل عام عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها، وذلك يحدث نتيجة لخلل في الشركة لربما نتيجة سوء في الإدارة أو في كفاءة استخدام وتوظيف رأس المال، وأسباب عديدة يجب الوقوف عليها ومعرفتها، لذلك جاء اهتمامنا بهذا الموضوع.

٧-١-٢-١ أسباب الإفلاس المالي:

تتعد أساليب الإفلاس المالي إلى أسباب إدارية وتسويقية ومحاسبية وقانونية واقتصادية (قريشي، ٢٠١٢) كما أن هناك أسباب جمة تعود إلى سوء عمل الإدارة، فما هي إلا المقام الأول والمسؤول الأول لوصول الشركة إلى حالة فشل السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية. وذكر قريشي (٢٠١٢) أسباب الإفلاس المالي للشركات في إحدى دراساته، وهي نقص رأس المال العامل، ضعف نظام التكلفة، قلة الرقابة وعدم اللجوء إلى الاستشارات الداخلية والخارجية ومن أسباب الإفلاس المالي

أيضاً عدم القدرة على استرداد المبالغ بسرعة وفعالية وعدم وجود رأس مال كاف والاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية (محرز، ٢٠٢٢). ويمكن تقسيم أسباب الافلاس المالي إلى ما يلي:

- الأسباب الإدارية: تعتبر الأسباب الإدارية العامل المشترك في أغلب الشركات المتعثرة حيث تكون الشركة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي لفريق العمل، حتى لو كانوا أصحاب كفاءات عالية، ومهارات عالية فيواجهون صعوبة لإتمام أعمالهم دون دعم من قبل الإدارة والاختيار الخاطئ للمدير الإداري وفريق العمل قد يكون سبباً في تعثر المشروع (عبيدات، ٢٠١٧).

- الأسباب المالية: تعتبر الأسباب المالية، من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر الشركة والوصول بها إلى حالة الإفلاس، وفي مقدمتها عدم التناسب بين رأس المال والقروض، مما يعني خللاً في الهيكل التمويلي للمشروع، ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر سلباً على نتائج أعماله وظهور مشاكل كبيرة مثل: (فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه والإسراف في معظم بنود الاتفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات والأعباء الموجهة التي يتحملها المشروع فنياً وإدارياً والمصاريف الباهظة لأعضاء مجلس الإدارة ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمشروع) (عكار، ٢٠١٩).

- الأسباب التسويقية: وتتمثل الأسباب التسويقية في صغر حجم السوق المحلي وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية وارتفاع تكاليف التسويق وعدم الاهتمام بدراسة الجدوى وإعاقة العملية التنظيمية في المنشأة لبحوث التسويق وإساءة استغلال مراحل تطوير السلعة والتعثر في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة (محرز، ٢٠٢٢).

- الأسباب الاقتصادية: إن نجاح أي شركة يتوقف على مدى سلامة فعالية القرارات اسي تم اتخاذها، وبالرغم من تنوع هذه القرارات وتعددتها، إلا أنه يجب أن يتم

وضعها بناء على الأسس والمبادئ الاقتصادية، إذ أن ضعف القدرات الإدارية على التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية والبيئية المستقبلية يعتبر سبباً رئيساً للإفلاس، كما أن عدم مجاراة التطور التكنولوجي وارتفاع معدلات التضخم يعتبران من جملة الأسباب الاقتصادية التي تساهم في تعثر الشركات (خلفاوي، ٢٠٢٢)

- أسباب فنية وإنتاجية: تكمن الأسباب الفنية والإنتاجية في تنفيذ المشروع بناء على دراسة جدوى خاطئة، ووجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل واستخدام تقنيات تكنولوجية غير مناسبة وغير ملائمة مع العمالة، وبالتالي فإنه يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات، مما يؤثر في حجم المبيعات (إبراهيم، ٢٠١٩)

٧-٢-٢-١ مراحل الإفلاس المالي:

إن الإفلاس لا يحدث بشكل مفاجئ، ولكنه يتمثل في المرحلة الأخيرة كنتيجة لعدة مراحل:

- مرحلة النمو: يدخل المشروع في هذه المرحلة عندما يكون عائد الأصول أقل مما هو معتاد مما يؤدي إلى خسارة اقتصادية، ويفضل أن يتنبأ بها في هذه المرحلة، حيث يمكن إعادة التخطيط وعمل دراسة جدوى للمشروع، بحيث يكون أكثر كفاءة وفاعلية (العبد، ٢٠١٥)

- مرحلة ضعف السيولة النقدية: يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة استثمار سلبية المتاحة في أصول بطيئة الحركة، أو في طاقة إنتاجية غير مستغلة، أو الدخول في التزامات غير مخططة لتمويل استثمارات لا تعطي عائداً سريعاً أو متدنية العائد، كما ترتبط هذه المرحلة بظهور عدد من العوامل السلبية الناجمة عن مشاكل إنتاجية وتسويقية.

- مرحلة العسر المالي: عرف العويثاني (٢٠٢٠) العسر المالي بأنه انخفاض ملموس في إيرادات الشركة، وأنها أصبحت في مرحلة غير قادرة على دفع التزاماتها وفي هذه الحالة تلجأ الشركة إلى بيع سندات عند معدل عائد أكبر من

معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبل فيه صاحب السند لاستثمار أمواله في شركة أخرى أو قطاع آخر.

- مرحلة الإفلاس الكلي للشركة: تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل في دورة حياة الشركة وفي هذه المرحلة تكون الالتزامات الكلية أكبر من الأصول الكلية للشركة وبذلك يتحقق الإفلاس لدى الشركة قانونياً (عبيدات، ٢٠١٧).

٧-١-٢-٣ نماذج التنبؤ بالإفلاس المالي:

اهتم العديد من الباحثين ومنذ الثلاثينيات بإجراء دراسات تهدف إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بالإفلاس المالي، يرى العبد (٢٠١٥) انه تختلف نماذج التنبؤ بالإفلاس المالي في مضمونها ومتغيراتها، فالبعض منها يعتمد على أسس مالية، والبعض الآخر يستند على أسس ومعايير وصفية، وفيما يلي أبرز النماذج التي اهتمت بالإفلاس المالي وضمن تسلسل زمني (محرز، ٢٠٢٢)

نموذج: (Beaver 1966) سمي هذا النموذج باسم الباحث علماً بأنه صاحب فكرة وضع نموذج للتنبؤ بالإفلاس المالي للشركات، حيث اعتمد في نمودجه على نسب مالية تضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ (٧٩) شركة متعثرة و (٧٩) أخرى غير متعثرة، خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، وفقاً لمقاييس محددة؛ كتعرض الشركة لأحداث الإفلاس والتخلف عن دفع السندات والسحوبات البنكية الزائدة أو عدم دفع أرباح أسهمها الممتازة (عكار، ٢٠١٩).

قام Beaver باختبار (٣٠) نسبة مالية وتحليلها واستخدام أسلوب التحليل الأحادي وذلك بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، وقام beaver بفحص هذه النسب؛ حيث وصل إلى النسب المالية التي تعطي مؤشراً بشكل أدق على تعثر الشركة أو استمرارها بالعمل وهذه النسب تتمثل بما يلي:

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي.

- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية.
- رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية.
- نسبة التداول (مبروكي، ٢٠٢١)

نموذج (Altman, Z-score, 1968): أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة من الشركات لدى قطاع الصناعة والتي تكونت من ٣٣ شركة متعثرة و ٣٣ شركة أخرى غير متعثرة متماثلة من حيث طبيعة العمل، حجم رأس المال والنشاط، وقد توصلت الدراسة إلى نموذج (Z- Score) والذي يتكون من مجموعة من النسب المالية حيث تم توظيف (٢٢) نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، وتم تحليلها باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (analysis multiple discriminate)، وكانت صيغة النموذج على النحو التالي

$$Z = 1.2 X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 0.999 X_5 \dots (2-1)$$

(إبراهيم، ٢٠١٩)

- حيث أن:
- $Z =$ المؤشر العام .
- $X_1 =$ رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول .
- $X_2 =$ الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
- $X_3 =$ الأرباح ما قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول.
- $X_4 =$ القيمة السوقية لأسهم الشركة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات.
- $X_5 =$ المبيعات إلى إجمالي الأصول.

أما قاعدة القرار في هذا النموذج فهي كالتالي :

- عندما تكون Z أكبر من ٢,٩٩، فإن الشركة غير متعثرة.

- عندما تكون قيمة Z أقل من ١,٨١، فإن الشركة متعثرة.
- عندما تكون قيمة Z أقل من ٢,٩٩ وأكبر من ١,٨١، فإن النموذج لا يستطيع التنبؤ بدقة حول تعثر الشركة أو عدم تعثرها.
- عندما تكون قيمة Z أقل من ٢,٧٦ من المحتمل إفلاس الشركة وبنسبة عالية قد تصل إلى ٩٠%.

نموذج (Altman, zeta, 1977): قام (Altman, 1977) بتطوير نموذج zeta للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء دراسة على عينة مكونة من (١١١) شركة أمريكية منها (٥٣) شركة متعثرة، و (٥٨) أخرى غير متعثرة خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٥، حيث قام باستخدام طريقتين هما: (التحليل التمييزي الخطي والتحليل التمييزي التربيعي)، مستخدماً (٢٨) نسبة مالية حيث أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز على النحو التالي:

حيث إن $Z =$ معامل التمييز (محرز، ٢٠٢٢).

- $X_1 =$ رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.
- $X_2 =$ الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة.
- $X_3 =$ الأرباح ما قبل الفوائد والضريبة إلى مجموع الأصول الملموسة.
- $X_4 =$ القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.
- $X_5 =$ صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

أما قاعدة القرار في هذا النموذج فهي كالتالي:

- إذا كانت قيمة Z أكبر من ٢,٩ فإن المركز المالي للشركة غير معرض لخطر الإفلاس.
- إذا كانت قيمة Z أقل من ١,١ فإن المركز المالي للشركة معرض لخطر الإفلاس.

نموذج 3 ALTMAN Zeta

يعرف بنموذج (z) الذي وضع عام ١٩٦٨ من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) إذ استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار (٢٢) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات وتم تصنيفها إلى خمس فئات هي النشاط / السيولة / الربحية / الرفع المالي / القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. ووقع الاختيار على أفضل خمسة نسب للتنبؤ بالفشل المالي ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية: (rafiaa, 2018, pp. 10-11)

$$1.0X_1 + 0.6X_2 + 3.3X_3 + 1.4X_4 + 1.2X_5 = Z$$

- X_1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول وهو يمثل مؤشر السيولة.
 - X_2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول وهي تمثل مؤشر القدرة على التمويل الذاتي.
 - X_3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول وهو يمثل مؤشر الربحية.
 - X_4 : القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية للديون والذي يعتبر مؤشرا للملائمة المالية للمدى الطويل والمخاطر المالية.
 - X_5 : المبيعات / مجموع الأصول والذي يعتبر كمؤشر لكفاءة الإدارة على إدارة أصولها.
- وتمثل (z) قيمة المعادلة ونقارن مع المعايير التي وضعها Altman وتصنف إلى ثلاث فئات هي:
- الشركات التي لديها (z) يقل عن (١,٨١) تعد شركات فاشلة لكون أدائها كان منخفضا.

- الشركات التي لديها (Z) يزيد عن (٢,٩٩) تعد شركات غير فاشلة على المدى القريب لأن أدائها كان عاليا.
- الشركات التي لديها (Z) بين معامل (١,٨١) و (٢,٩٩) يكون أدائها متوسطا، ويصعب التنبؤ الحاسم بشأن فشلها، ومن ثم يتوجب إجراء دراسة تقييمية دقيقة لوضع الشركة للتمكن من التعرف على وضعها في المستقبل. (الحاج وتراري مجاوي، ٢٠١٧)، إذ تنبأ النموذج بالإفلاس بشكل صحيح ل ٩٥ % من الشركات، وهذا سنة واحدة قبل الإفلاس، إذ تقل دقته في التنبؤ إلى ٧٢ % لسنتين قبل الإفلاس، وإلى ٥٢ % ثلاث سنوات قبل الإفلاس.

وإن من بين الصعوبات التي واجهة المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المؤسسات غير المسعرة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم. (شنوف، ٢٠١٢، ص ٢٤٦)

لذلك قام ألتمان في عام ١٩٧٧ بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للمؤسسات في القطاع الخاص، قام بإجراء دراسة على عينة من ٥٣ مؤسسة فاشلة و ٥٨ مؤسسة ناجحة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥، واستعمل أسلوبين هما أسلوب التحليل التمييزي الخطي و أسلوب التحليل التريبيعي، حيث شمل التحليل ٢٨ نسبة مالية.

نموذج kida

نموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي :

تعتمد نماذج الفشل المالي كمعايير مقارنة ودراسة تصنيفات الفشل المالي للوحدات الاقتصادية التي من خلالها يتم الحصول على تصنيفات عالمية خصوصا بوجود استمرارية تحديث المعلومات واستعمال التقنيات المتطورة وهذا ما تم اعتماده في بريطانيا (Neophxton & Chariton, 2000:21) وظهرت العديد من الدراسات

منذ بداية الستينات لتحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي ، وأراء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة تحديد مسؤولية فرض الاستمرارية للشركات وكيفية التشخيص السابق لحدث الإفلاس المالي لمنع الخطورة عن المستثمرين والمقرضين وغيرهم (جبل وآخرون ، ٢٠٠٩ : ٣٠٥) ، وقدم العديد من الباحثين العديد من النماذج الجديدة للتنبؤ منها نموذج Kida عام ١٩٨٠ الذي يعد من النماذج الحديثة لعملية التنبؤ المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية (Alkhatib&Bzour,2011:208)، إذ يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة عن الوحدات الاقتصادية غير الفاشلة (Ghodraty&Monghaddam,2012: 57) ويتم تحديد قيمة Z من خلال جمع وطرح المتغيرات الخمس مضروبة بمعاملات أوزانها بموجب المعادلة الآتية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

X_1 = صافي الأرباح قبل الضرائب الى مجموع الموجودات: تحدد القدرة الانتاجية لموجودات المصرف دون تأثير أي عوامل أخرى لتحديد اهمية الأرباح المتحققة في زيادة الموجودات.

X_2 = مجموع حقوق الملكية الى المطلوبات :تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وادارته لتطور رأس المال.

X_3 = الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة: قدرة المصرف على الالتزام بتسديد التزاماته حسب المواعيد المحددة، وادارة المصرف لنشاطه بما يساهم بتوليد السيولة لمواجهة أي طارئ.

X_4 = الإيرادات إلى مجموع الموجودات: تحدد القدرة على توليد موجودات المصرف وامكانية الإدارة في التعامل مع البيئة التنافسية.

X_5 = النقدية إلى مجموع الموجودات: تحدد إمكانية المصرف الاحتفاظ بالنقد لفترة محدد بما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

من خلال النسب المحاسبية ومعامل الأوزان غير الثابتة المحددة في النموذج إذا كانت قيمة Z موجبة يعني الوحدة الاقتصادية في حالة أمان من الفشل المالي، أو إذا كانت قيمة Z سالبة يعني أن المصرف مهدد بالفشل المالي.

نموذج Sherrod

نموذج Sherrod هو أحد النماذج المالية المستخدمة لتحليل الوضع المالي للشركات، ويهدف إلى التنبؤ بإمكانية تعرض الشركات للأزمات المالية أو الإفلاس. يعتمد هذا النموذج على مؤشرات مالية مشابهة لنماذج التنبؤ المالي الأخرى مثل نموذج Altman Z-Score، ويشمل مجموعة من المتغيرات التي تُحلل بناءً على بيانات الشركة المالية لتقدير مخاطر الإفلاس (الطائي، ٢٠٢٢)، إلى جانب نموذج Altman، يُعد نموذج Sherrod أداة مكتملة تقدم تحليلاً إضافياً خاصاً ببيئات معينة، مثل القطاعات الاقتصادية المختلفة أو الدول التي لديها معايير مالية وتنظيمية فريدة. تم تطوير نموذج Sherrod ليعتمد على مؤشرات من القوائم المالية التي تشمل نسب السيولة، وربحية الأصول، وهيكل رأس المال، ونسب العائد، وغيرها من المعايير المهمة في التحليل المالي (الحمداي، ٢٠١٣).

المتغيرات الأساسية في نموذج Sherrod قد تشمل:

نسبة رأس المال العامل: لقياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية: لتحديد هيكل رأس المال ومقدار الاعتماد على التمويل بالدين.

نسبة العائد على الأصول: لقياس كفاءة استخدام أصول الشركة في توليد الأرباح.
نسبة السيولة السريعة: لقياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالأصول السائلة.

نسبة تغطية الفوائد: لتقييم قدرة الشركة على تغطية التزامات الفوائد من الأرباح.

فوائد استخدام نموذج Sherrod:

التنبؤ بالمخاطر: يقدم نموذج Sherrod مؤشرات عن احتمالية تعرض الشركة لأزمات مالية قبل وقوعها، مما يتيح للإدارة اتخاذ الإجراءات الوقائية.

التقييم الائتماني: يُستخدم في تقييم جدارة الشركة الائتمانية ومساعدة المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر أمانًا.

المقارنة: يساعد في مقارنة الأداء المالي بين الشركات في نفس القطاع، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

يُعتبر نموذج Sherrod مفيدًا للقطاعات التي تحتاج إلى تحليل شامل ومتعمق لأداء الشركات، بما يساعد على توفير حماية إضافية للاستثمارات وضمان استدامة النمو المالي للشركات (العلانة، ٢٠١٩).

نموذج (Ferner et.al, 1987): اهتم (Ferner, 1987) بتطوير نموذج يستطيع من خلاله التنبؤ بتعثر الشركات، وذلك من خلال دراسة أجريت على عينة من الشركات في نيوزلندا مكونة من (١٦) شركة متعثرة و(١٦) أخرى غير متعثرة؛ خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٨٣)، حيث تم تحليل (١١) نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي، واستطاع الباحث الوصول الى نموذج قادر على التنبؤ بتعثر الشركات يتكون من ثلاث نسب مالية على النحو التالي (إبراهيم، ٢٠١٩):

$$Z = 1.63 X_1 + 11.02 X_2 + 5.34 X_3 - 2 \dots \dots \dots (2-7)$$

حيث إن:

Z = معامل التمييز.

X_1 = نسبة الربح ما قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول.

X_3 = نسبة الأصول إلى المصاريف التشغيلية.
حيث إنه عندما تكون قيمة Z أقل من صفر فإنه يشير إلى تعثر الشركة. واستطاع النموذج التنبؤ وبدقة عالية بتعثر الشركات في سنة التحليل.

٧-٢ الدراسات السابقة

دراسة أبو حمد (٢٠٢٤) بعنوان : كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل واعتمادها في المصارف التجارية العراقية

تعد كفاية رأس المال من أبرز الموضوعات التي تهتم إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية المالية والنقدية المحلية والدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته. لذا هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى موضوع دور متطلبات لجنة بازل III في الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية عينة الدراسة ، من خلال استخدام نسب قياس كفاية رأس المال ، ولتحقيق هذا الغرض تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف مكونة من عشر مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) ، وقد تم استخدام مجموعة من المقاييس المالية والإحصائية المتمثلة بالمعادلات المالية والبرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام الـ (Regression) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل (III) البنك المركزي العراقي وقد اوصت الدراسة بضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية الخاصة والحكومية في المؤتمرات والندوات التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي

دراسة سلامي (٢٠٢٣) بعنوان " أثر مقررات بازل III على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التعديلات الاحترازية الجديدة لبازل III على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بناء على دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والإسلامية لثلاث دول: السعودية، البحرين، ماليزيا، وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢١، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لمعايير لجنة بازل في طبعتها الثالثة على معدلات كفاية رأس المال للبنوك، وخصوصا البنوك الإسلامية. كما أثبتت الدراسة التطبيقية أن تحسن جودة ونوعية رأس مال البنوك بفعل مقررات بازل III أدى إلى تحسن الأداء المالي لها وتعزيز قدراتها المالية والتنافسية.

وقد اوصت الدراسة بمراعاة معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خصوصا البنوك الإسلامية لذلك فهو الانسب للتطبيق على مستوي هذه البنوك والعمل على تطور اطار احترازي خاص بالبنوك الإسلامي ويستجيب لمتطلبات لجنة بازل الرقابية والعمل على منح البنوك القدرة العالية على التأقلم مع متطلبات لجنة بازل III على غرار البنوك التقليدية التي توسعت نوعا ما في الاكتتاب في رأس المال الأساسي.

دراسة بن سالم (٢٠٢٣) بعنوان " أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية مجموعة من البنوك تنشط في دولة الجزائر ودول الشرق الاوسط خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٢٠) حيث تم قياس المتغير التابع المتعلق بالربحية باستخدام معدل العائد على الاصول في حين تم التعبير عن المتغير المستقل بمعدل كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام احد نماذج paneldata

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ان معيار كفاية رأس المال له تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية على معدل العائد على الاصول ROA حيث

ان البنوك محل الدراسة تميزت باحتفاظها بمعدلات كفاية رأس المال عالية الذي بدوره يؤدي الى التخفيض من المخاطر وبالتالي انخفاض العائد غير ان هذا التخفيض في مستوى المخاطر كان بنسبة اكبر من التخفيض في العائد مما ادي الى التأثير الايجابي في معدل العائد على الاصول

وقد اوصت الدراسة بضرورة اتباع اساليب الحفاظ على معيار كفاية رأس المال حيث يعد اداة مهمة في قياس ملائمة البنك وهو صمام الامان الذي يحمي البنك من الوقوع في الازمات المالية ومواجهة المخاطر المحتملة في سبيل تحقيق اهداف الربحية

دراسة عوض (٢٠٢٢) بعنوان "قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة "

ركز البحث على دراسة درجة تأثير كفاية رأس المال كأحد مؤشرات المتانة والقوة المالية على الاستقرار المالي الخاص لعدد من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، فهدف البحث إلى قياس أثر مؤشر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للمصارف، وانطلقت مشكلة البحث من تساؤل رئيسي هو: هل لكفاية رأس المال تأثير على الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث؟، كما انطلق البحث بفرضية رئيسية واحدة مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي

وتوصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال كمتغير مستقل على مؤشر الاستقرار المالي (Z_SCORE) كمتغير تابع

وأوصى الباحثان بضرورة تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة ١٢,٥% والنسب المعتمدة من قبل لجنة بازل III البالغة ٨%، وبالرغم من كونها عامل مهم للتحوط من المخاطر، إلا أنها تؤدي إلى تكبد الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.

دراسة بوغازي (٢٠٢٢) بعنوان : أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة "٢٠١٠-٢٠٢٠"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تم قياس الأداء المالي للمصرف من خلال أهم مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول (roe)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية في مصرف الراجحي، وكذلك إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من كفاية رأس المال (CAR) إلى العائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تسعى إلى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وإلى حماية أموال المودعين وتغطيتها ضد المخاطر وإن مبدا المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية يحدث فروقا واضحة في تحديد نسبة رأس المال مقارنة بنسبتها في البنوك التقليدية ويعتبر كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك حيث تصنف كمعايير لقياس الربحية والتي تعبر عن كفاءة البنك في اتخاذ قراراته المالية والاستثمارية .

وقد اوصت الدراسة بأن على البنوك أن تعمل على تحسين أدائها المالي من جانب الربحية ومن جانب المخاطرة ذلك يجعلها ترفع من رأس المال النظامي من خلال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات وبالتالي تحقق نسب كفاية رأس المال أعلى ويجب أن تعمل البنوك الإسلامية على توسيع استثماراتها والبحث عن فرص استثمارية أخرى ذلك بسبب تحقيقها للنسب كفاية رأس المال أعلى من البنوك التقليدية وبضرورة التزام الهيئات الرقابية والإشرافية للبنوك الإسلامية بتطبيق معايير الكفاية المعدة حسب خصوصياتها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية .

دراسة موصلي (٢٠٢٢) بعنوان " أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل II وبازل III في الأداء المالي للمصارف (دراسة مقارنة في المصارف السورية التقليدية الخاصة) "

هدف البحث إلى دراسة أثر كفاية رأس المال وفق معايير بازل II وبازل III في الأداء المالي للمصارف التقليدية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم حساب معدل كفاية رأس المال قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنوي غير المحققة من قبل المصارف، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشر الربحية عبر معدل العائد على الأصول، ومؤشر السيولة عبر نسبة الأصول السائلة، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على القوائم المالية المنشورة الخاصة بالمصارف التقليدية السورية التي تم الإفصاح عنها للفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٢-٢٠٢١، وتم الاعتماد على برنامجي إكسل و Eviews في إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة.

وتوصل البحث إلى نتائج أهمها ان هناك أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل II وبازل III قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنوي غير المحققة على مؤشر السيولة وفق نسبة الأصول السائلة وانه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل II قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنوي غير المحققة على مؤشر الربحية وفق نسبة معدل العائد على الأصول وهناك أثر لكفاية رأس المال وفق معايير بازل III قبل وبعد معالجة أرباح القطع البنوي غير المحققة على مؤشر الربحية وفق نسبة معدل العائد على الأصول.

وأوصى البحث بالتوسع بالإقراض ضمن سياسة مخاطر ائتمانية حكيمة، ما سيسهم في زيادة الأرباح للمصارف و التي ستسهم في إطفاء الخسائر المدورة و تعزز الأموال الخاصة الاساسية وترفع سويتها من خلال احتجاز هذه الأرباح وتدويرها وبالتالي ارتفاع معدلات كفاية رأس المال إلى أن تصل للقدرة على القيام بتوزيعات

أرباح مجزية على المساهمين، وأنه لابد للمصارف من زيادة رأس مالها الأساسي والمدفوع ليصبح بالحد الأدنى ١٠ مليار ليرة سورية.

دراسة خلفاوي (٢٠٢٢) بعنوان : أثر الهيكل المالي على مخاطر الإفلاس في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية قياسية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة "٢٠١٠-٢٠٢٠"

هدفت الدراسة إلى وصف، تحليل وقياس أثر الهيكل المالي على مخاطر الإفلاس في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر عن طريق تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تم تحديد الهيكل المالي باعتماد على نسبة الديون لإجمالي الموجودات، نسبة الديون لحقوق الملكية، نسبة ديون طويلة الأجل لإجمالي الموجودات ونسبة ديون قصيرة الأجل لإجمالي الموجودات، في حين تم قياس مخاطر إفلاس باستخدام أسلوب البروبيت. خلصت الدراسة إلى وجود علاقات مختلفة، إيجابية وسلبية، بين متغيرات الهيكل المالي ومخاطر الإفلاس بالنسبة للتأخيرات الثلاث، كما بين التحليل شدة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة طيلة فترة الدراسة، بالإضافة إلى عدم وجود لعلاقات سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاتجاهين، وبالتالي فسببية غرانجر لا تعمل في أي اتجاه بين الهيكل المالي ومخاطر الإفلاس.

دراسة عبد الجواد (٢٠٢١) بعنوان : تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مقاسا بثلاثة مؤشرات للربحية هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من صافي الربح، وبإضافة المتغيرين التفسيريين معدل نمو الأصول وحجم البنك إلى معدل كفاية رأس المال كمتغيرات تفسيرية في الدراسة، وباستخدام بيانات مقطعية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) عن أحد عشر بنكاً مسجلاً في سوق الأسهم المصرية، بينت نتائج كل من اختبار "LLC"

واختبار "IPS" لجذر الوحدة للبيانات المقطعية، أن بيانات متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى.

وأكد كل من اختبار "Pedroni" واختبار "Koa" للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. مع تحقق ذلك، تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ للبيانات المقطعية لقياس ديناميكية العلاقة بين المتغيرات وتحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل بين كل مؤشر من مؤشرات الربحية والمتغيرات التفسيرية الثلاثة، ودلت نتائج التقدير على التأثير الإيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي لبنوك الدراسة، خاصة في الأجل الطويل، كما تميز كل من معدل نمو الأصول وحجم البنك بتأثيرهما الطردي على مؤشرات الربحية الثلاثة في الأجل الطويل، وإن كانت سرعة التعديل لكل منها بطيئة نسبياً، حيث بلغت نحو (٥٪، ٦٪، ١٦٪) لكل من معادلة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من صافي الربح على الترتيب. وأكدت نتائج اختبار "Wald Test" على معنوية العلاقة المقدرة قصيرة الأجل بين المتغيرات، ودلت قيمة معامل التحديد على أن القدرة التفسيرية لكل معادلة صغيرة نسبياً في الأجل القصير. وأظهر اختبار "Q-Test" عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

وقد اوصت الدراسة الى التزام القطاع المصرفي بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال والزام البنوك بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال سواء عن طريق الاقتناع الادبي او التعليمات المباشرة وتشجيع عمليات الدمج بين بين البنوك وذلك للتأثير الايجابي لاقتصاديات الحجم الكبير على الاداء المالي للقطاع المصرفي والعمل على اعداد دراسات مستقبلية عن الاداء في القطاع المصرفي بما يضع مجالات للدراسات المستقبلية يمكن ان تضيف الدراسة الحالية وترفع من قدرتها التفسيرية.

دراسة عمامرة (٢٠٢٠) بعنوان : أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، حيث يكون مجتمع الدراسة وعينتها من البيانات المالية لجميع البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩) وعددها (١٣) بنكاً تجارياً أردنياً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج الاحصائي (Panal Date) وبرنامج (Eviews).

أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٩)، كما بينت أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٩).

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة أن تهتم البنوك التجارية بالاستفادة من معايير بازل (II) باتخاذ القرارات المالية المتعلقة بسياسات إدارة المخاطر لدى البنوك، وضرورة التعرف على أثر المتغيرات الضابطة المتناولة بالدراسة الحالية وهي (حجم البنك، نسبة الدين) على الأداء المالي.

دراسة سالم (٢٠٢٠) بعنوان : استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس: دراسة حالة مجمع صيدال للفترة ٢٠١١-٢٠١٨

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية عملية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج kida و sherrod كخطوة استباقية لتفادي الإفلاس، كون عملية التنبؤ بالفشل المالي المسبقة في المؤسسة تسمح لها بالقيام بالإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تجنبها الوصول إلى مرحلة الإفلاس ومن ثم التصفية، وذلك بتطبيق الدراسة على مؤسسة اقتصادية جزائرية للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨). ولقد خلصت الدراسة في

الأخير من خلال نتائج تحليل نموذج Kida بأن المجمع محل الدراسة في وضعية مالية جيدة وبعيد كل البعد عن الفشل المالي كون قيم Z المحققة طيلة فترة الدراسة قد فاقت النسبة ٣٨,٠٠، في حين أظهرت نتائج تحليل نموذج Sherrod صعوبة في التنبؤ بالفشل المالي كون قيم Z المحققة قد كانت محصورة بين $20 < Z < 5$ وهي منطقة حرجية يصعب فيها الحكم على الوضع المالي للمجمع.

٨- منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم هذا المنهج على التعرف على مدى وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، حيث يعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً (درويش، ٢٠١٨).

٨-١ مجتمع وعينة البحث

تألف مجتمع الدراسة من البنوك السعودية المدرجة بسوق المال السعودي والتي يبلغ عددها ١٢ بنك. ويوضح جدول رقم (٢) هذه البنوك.

جدول (٢): قائمة البنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية

م	اسم البنك	م	اسم البنك
١	الجزيرة	٧	السعودي للاستثمار
٢	الانماء	٨	السعودي البريطاني "ساب"
٣	الاهلي	٩	أملاك العالمية
٤	البلاد	١٠	سهل للتمويل
٥	الرياض	١١	البنك العربي
٦	السعودي الفرنسي	١٢	بنك الراجحي

المصدر: تداول السعودية، ٢٠٢٤

وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة القوائم المالية للبنوك المدرجة بسوق المال السعودية خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣، وتمثلت عدد المشاهدات لكل متغير من متغيرات الدراسة ٧٢ مشاهدة.

٨-٢ تعريف وقياس المتغيرات

تشتمل متغيرات الدراسة، على متغيرين رئيسيين، وهما المتغير المستقل " كفاية رأس المال"، والمتغير التابع " الإفلاس المالي" للبنك مقاس بنموذج ألتمان الإصدار الثالث.

٨-٢-١ التعريف الإجرائي والقياس للمتغير المستقل " كفاية رأس المال ":

تعرف كفاية رأس المال للبنك تُعرف بأنها النسبة التي تقيس مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر المالية، وهي تعكس قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة. تُعتبر نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio - CAR) مؤشراً مهماً للصحة المالية للبنك، حيث تُحسب كنسبة إجمالي رأس مال البنك إلى إجمالي أصوله المرجحة بالمخاطر. هذه النسبة تُظهر ما إذا كان لدى البنك رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر المحتملة والحفاظ على استقرار عملياته (Rose & Hudgins, 2013).

طرق قياس كفاية رأس المال

يتم قياس كفاية رأس مال البنك بعدة مقاييس، وتتمثل أهم مقاييس قياس كفاية رأس المال في:

١. نسبة كفاية رأس المال (CAR) = حق الملكية / الأصول

٢. نسبة كفاية رأس المال = حق الملكية / الودائع

٣. نسبة كفاية رأس المال = حق الملكية / القروض

٢-٢-٨ التعريف الإجرائي والقياس لمتغير الإفلاس المالي

الإفلاس المالي للبنوك هو الحالة التي تعجز فيها المؤسسة المصرفية عن الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد الودائع أو الديون المستحقة. يُعتبر الإفلاس المالي مشكلة خطيرة، حيث يمكن أن ينشأ عن مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك إدارة المخاطر السيئة، انخفاض قيمة الأصول، أو ظروف اقتصادية غير مواتية. تأثير الإفلاس لا يقتصر على البنك نفسه، بل يمكن أن يمتد إلى النظام المالي ككل، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وزعزعة الاستقرار المالي (Altman, 1968)

طرق قياس الإفلاس المالي للبنوك

هناك عدة طرق مستخدمة لتقدير مخاطر الإفلاس المالي للبنوك، من أبرزها:

نموذج التمان: (Altman Z-score Model)

يُستخدم هذا النموذج لتقدير احتمال الإفلاس بناءً على مجموعة من النسب المالية التي تشمل رأس المال العامل، الأرباح المحتجزة، والأرباح قبل الفوائد والضرائب وتتمثل معادلة القياس فيما يلي:

تم تطوير هذه النموذج في عام ١٩٨٦ والذي يقيس التنبؤ بالإفلاس المالي بهدف تطوير توقع حول استمرارية الشركة. ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة التالية:

حيث أن:

$$Z = 1.2 x1 + 1.4 x2 + 3.3x3 + .6 x4 + 1.0 x5$$

X_1 = صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول الملموسة.

X_2 = الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول الملموسة.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضريبة ÷ مجموع الأصول الملموسة.

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين ÷ إجمالي المطلوبات.

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول الملموسة}$$

تعتبر Z مؤشراً على الفشل المالي. كلما كانت قيمة Z موجبة، كلما كان المركز المالي للمنشأة أفضل (هلا، ٢٠٠٤). ويتم تصنيف الإفلاس المالي حسب هذا النموذج لقيمة Z إلى ثلاثة أصناف.

- إذا كانت قيمة Z أكبر من ٢,٧ فإن أداء المنشأة جيد، ولن تتعثر.
- إذا كانت قيمة Z أقل من ٢,٧ وأكبر من ١,٨، يصعب تحديد وضع المنشأة وهناك حاجة إلى تحليل أعمق، بحيث يكون وضع الشركة مشكوك فيه.
- إذا كانت قيمة Z أقل من ١,٨، فإن وضع المنشأة صعب جداً وسوف تفلس في أي لحظة وتكون احتمالية الإفلاس عالية جداً (Altman et al., 2017).

٣-٨ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية كمصدر أساسي للحصول على البيانات، حيث تم الاعتماد على الدوريات والدراسات والبحوث المنشورة والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة. كما تم الاعتماد على البيانات الكمية المنشورة للبنوك محل الدراسة والمدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية، بموقع تداول السعودية. حيث تم الحصول على القوائم المالية للبنوك "قائمتي المركز المالي والدخل" من خلال الموقع.

٩- نتائج تحليل البيانات

٩-١: توصيف متغيرات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها:

يوضح جدول رقم (٣) توصيف متغيرات الدراسة، حيث يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: مستوى كفاية رأس مال البنك مقاس بحقوق الملكية إلى الودائع، وإيضاً كفاية رأس مال البنك مقاساً بحق الملكية إلى الأصول، وإيضاً كفاية رأس مال البنك مقاساً بحق الملكية إلى القروض. وأخيراً مستوى تعرض البنك للإفلاس مقاس بمعادلة زيتا، وذلك للبنوك ١٢ محل الدراسة.

جدول (٣): توصيف المتغيرات للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٨ -

٢٠٢٣

البنك	حق الملكية/ الودائع ED			حق الملكية/ الأصول EA			حق الملكية/ القروض EL			مستوى مخاطر الإفلاس Z		
	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
الجزيرة	0.23	0.27	1.17	0.13	0.013	0.100	0.17	0.20	1.18	0.570	0.367	0.644
الانماء	0.20	0.03	0.15	0.164	0.013	0.079	0.37	0.18	0.49	1.662	0.185	0.111
الأهلي	0.24	0.05	0.21	0.157	0.020	0.127	0.13	0.20	1.54	1.320	0.057	0.043
البلاد	0.14	0.01	0.07	0.108	0.003	0.028	0.422	0.52	1.23	1.493	0.071	0.048
الرياض	0.22	0.01	0.05	0.152	0.007	0.046	0.21	0.13	0.62	1.328	0.083	0.063
البنك السعودي الفرنسي	0.26	0.03	0.12	0.177	0.014	0.079	0.72	0.51	0.71	1.535	0.066	0.043
البنك السعودي للاستثمار	0.23	0.03	0.13	0.146	0.011	0.075	0.11	0.26	2.36	1.234	0.025	0.020
بنك سب	0.97	0.12	0.12	0.187	0.014	0.075	0.27	0.017	0.06	0.498	0.045	0.090
شركة الأملاك	0.64	0.64	1.00	0.340	0.014	0.041	0.61	0.075	0.12	0.959	0.050	0.052
شركة ساهل للتمويل	0.33	0.48	1.45	0.367	0.028	0.076	0.598	0.070	0.12	1.075	0.124	0.115
البنك العربي	0.21	0.02	0.10	0.157	0.006	0.038	0.64	0.54	0.84	1.418	0.053	0.037
مصرف الراجحي	0.16	0.02	0.13	0.127	0.010	0.079	0.69	0.84	1.22	1.451	0.065	0.045

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٩-١-١ مستوى كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة المقطرة بحقوق الملكية الى الودائع

يتضح من جدول (٣) ان بنك ساب" السعودي البريطاني" افضل البنوك محل الدراسة من حيث مستوى كفاية رأس المال حيث بلغ مستوى كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية الى الودائع ٠,٩٧، وهذا يشير الى ارتفاع قدرة بنك ساب في مواجهة التزاماته الخاصة بالسحب من الودائع وذلك مقارنة بباقي البنوك، وهو بذلك اقل البنوك تعرضاً لمشاكل السحب المفاجئ من الودائع. ويأتي في المرتبة الثانية شركة أملاك من حيث كفاية رأس المال المقطرة بحقوق الملكية الى الودائع، ثم في المرتبة الثالثة شركة ساهل للتمويل ثم البنك السعودي الفرنسي ثم بنك الأهلي، ثم بنك الجزيرة ثم بنك السعودي للاستثمار، ثم بنك الرياض، ثم البنك العربي، ثم بنك الانماء، ثم مصرف الراجحي، ثم بنك البلاد. كما نجد ان الانحراف المعياري للقيمة المقطرة

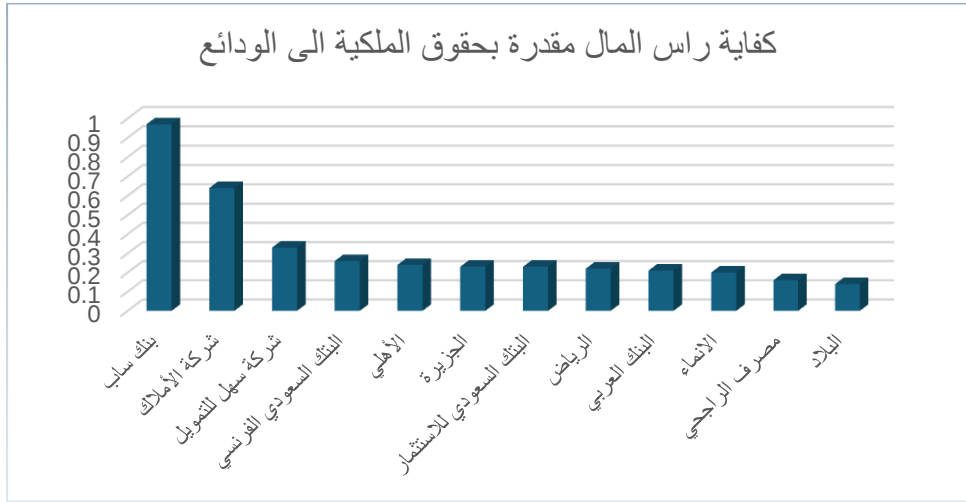
لمستوى كفاية رأس المال تقترب من الصفر، وبذلك يعني تجانس مستوى كفاية رأس المال عبر سنوات الدراسة لكل بنك. ويوضح جدول (٤) ترتيب البنوك من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الودائع.

جدول (٤) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الودائع

م	البنك	كفاية رأس المال مقدرة بحقوق الملكية الى الودائع
1	بنك ساب	0.97
2	شركة الاملاك	0.64
3	شركة سهل للتمويل	0.33
4	البنك السعودي الفرنسي	0.26
5	الأهلي	0.24
6	الجزيرة	0.23
7	البنك السعودي للاستثمار	0.23
8	الرياض	0.22
9	البنك العربي	0.21
10	الائتماء	0.20
11	مصرف الراجحي	0.16
12	البلاد	0.14

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

ويوضح شكل (٤) مقارنة مرئية بين البنوك محل الدراسة من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الودائع



شكل (١) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية الى الودائع

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٩-١-٢ مستوى كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة المقدرة بحقوق الملكية الى الاصول

يتضح من جدول (٣) ان شركة سهل للتمويل أفضل البنوك من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الأصول، حيث بلغ مستوى كفاية رأس المال لشركة سهل ٠,٣٦٧ وهو اكبر مستوى لكفاية رأس المال مقارنة بالبنوك الأخرى، ويأتي في المرتبة الثانية شركة أملاك بمستوى يقدر ٠,٣٤، وفي المرتبة الثالثة بنك ساب بمستوى يقدر بـ ٠,١٨٧، وفي المرتبة الرابعة البنك السعودي الفرنسي بـ ٠,١٧٧، ثم بنك الانماء بمستوى ٠,١٦٤، ثم البنك الأهلي بمستوى ٠,١٥٧، ثم البنك العربي بمستوى ٠,١٥٧، ثم بنك الرياض بمستوى ٠,١٥٢، ثم بنك السعودي للاستثمار بمستوى ٠,١٤٦، ثم بنك الجزيرة بمستوى ٠,١٣، ثم مصرف الراجحي بمستوى ٠,١٢٧، و اقل البنوك كفاية رأس المال مقاس بحق الملكية

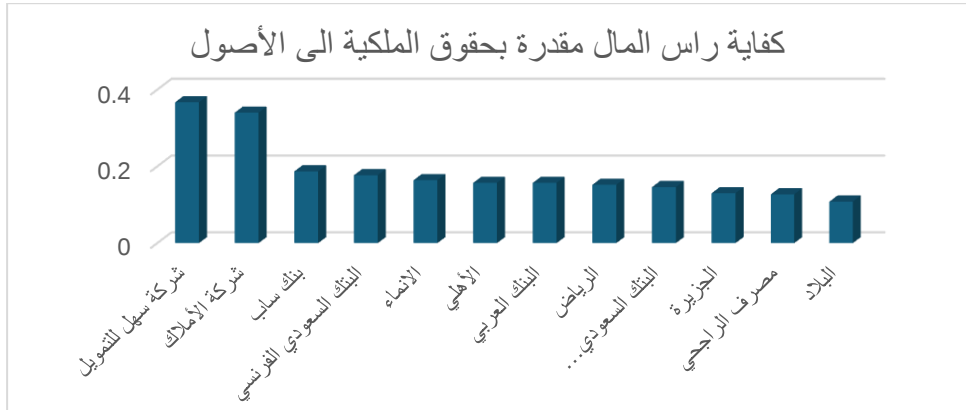
للأصول بك البلاد بمستوى ٠,١٠٨. بالتالي يكون شركة سهل للتمويل هي الأفضل في مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية للأصول، وأقل البنوك كفاية في رأس المال هي بنك البلاد. كما نجد أن الانحراف المعياري للقيمة المقدرة لمستوى كفاية رأس المال تقترب من الصفر، وبذلك يعني تجانس مستوى كفاية رأس المال عبر سنوات الدراسة لكل بنك. ويوضح جدول (٤-٣) ترتيب البنوك من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الأصول.

جدول (٥) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الأصول

م	البنك	كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية إلى الأصول
1	شركة سهل للتمويل	0.367
2	شركة الأملاك	0.34
3	بنك ساب	0.187
4	البنك السعودي الفرنسي	0.177
5	الانماء	0.164
6	الأهلي	0.157
7	البنك العربي	0.157
8	الرياض	0.152
9	البنك السعودي للاستثمار	0.146
10	الجزيرة	0.13
11	مصرف الراجحي	0.127
12	البلاد	0.108

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

ويوضح شكل (٤-٢) مقارنة مرئية بين البنوك محل الدراسة من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الأصول



شكل (٢) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية الى الأصول

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٣-١-٩ مستوى كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة المقدرة بحقوق الملكية الى القروض

يتضح من جدول (٣) ان بنك الجزيرة أفضل البنوك محل الدراسة من حيث مستوى كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى القروض بلغ ٠,٩٧ مقارنة بباقي البنوك، ويأتي بالمرتبة الثانية بنك الانماء بمستوى يقدر بـ ٠,٦٤ ، ثم بالمرتبة الثالثة بنك الأهلي بمستوى ٠,٣٣ ، ثم بالمرتبة الرابعة بنك البلاد بمستوى ٠,٢٦ ، ثم يليه بنك الرياض بمستوى ٠,٢٤ ، ثم يليه البنك السعودي الفرنسي بـ ٠,٢٣ ، ثم يليه البنك السعودي للاستثمار بـ ٠,٢٣ ، ثم بنك ساب بـ ٠,٢٢ ، ثم بنك الأملاك بـ ٠,٢١ ، ثم شركة سهل بـ ٠,٢٠ ، ثم البنك العربي بـ ٠,١٦ ، وأخيراً بالمرتبة الأخيرة مصرف الراجحي. كما نجد ان الانحراف المعياري للقيمة المقدرة لمستوى كفاية رأس المال تقترب من الصفر، وبذلك يعني تجانس مستوى كفاية رأس المال عبر سنوات الدراسة

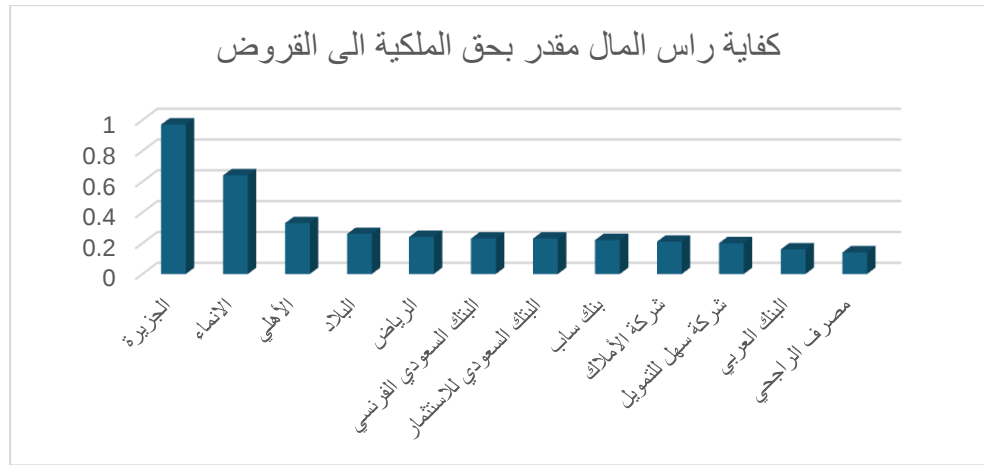
لكل بنك. ويوضح جدول (٦) ترتيب البنوك من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى القروض.

جدول (٦) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى القروض

م	البنك	كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية الى القروض
1	الجزيرة	0.97
2	الانماء	0.64
3	الأهلي	0.33
4	البلاد	0.26
5	الرياض	0.24
6	البنك السعودي الفرنسي	0.23
7	البنك السعودي للاستثمار	0.23
8	بنك ساب	0.22
9	شركة الأملاك	0.21
10	شركة سهل للتمويل	0.20
11	البنك العربي	0.16
12	مصرف الراجحي	0.14

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

ويوضح شكل (٣) مقارنة مرئية بين البنوك محل الدراسة من حيث مستوى كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى القروض



شكل (٣) ترتيب البنوك وفق مستوى كفاية رأس المال مقدر بحقوق الملكية الى القروض
المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٩-١-٤ مستوى مؤشر الإفلاس للبنوك محل الدراسة المقدرة بنموذج آلتان

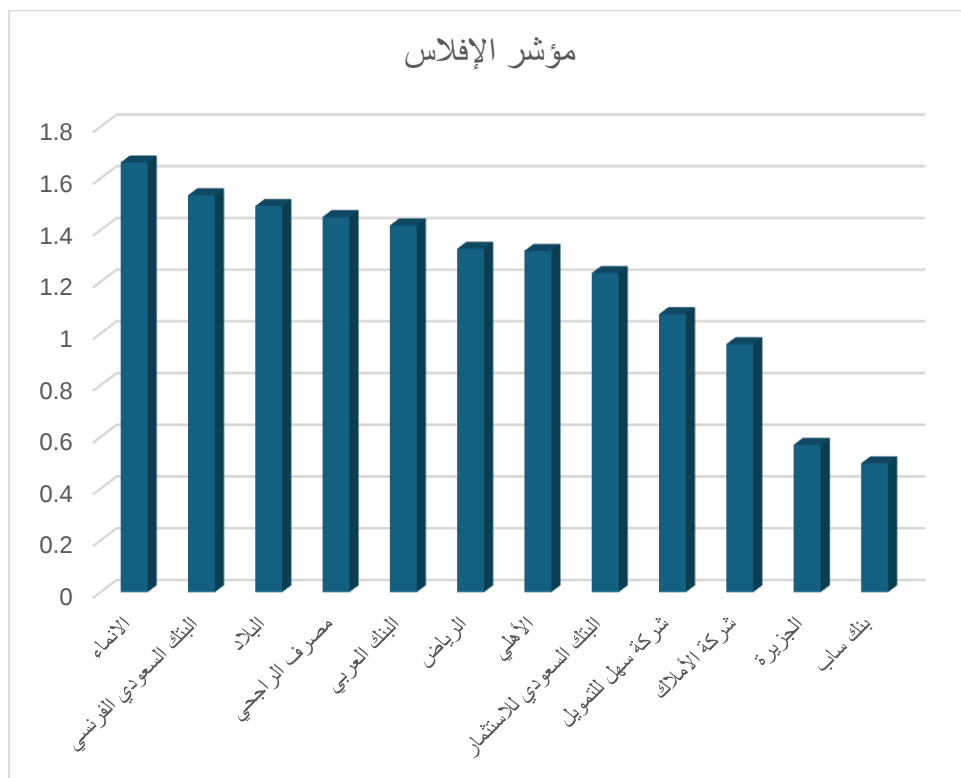
يتضح من جدول (٣) ان بنك الانماء اقل البنوك محل الدراسة تعرضا لمشاكل الاعسار المالي والافلاس نظرا الى ان مؤشر التمان له يقدر ب ١,٦٦ وهو اكبر من مؤشرات البنوك الأخرى، ويأتي في المرتبة الثانية بنك السعودي الفرنسي حيث بلغ قيمة المؤشر ١,٤٩٣، ثم بنك البلاد حيث بلغ قيمة المؤشر ١,٤٩٣، ثم بنك الراجحي حيث بلغ قيمة المؤشر للبنك ١,٤٥ ثم يليه البنك العربي بقيمة مؤشر الإفلاس ١,٤١٨، ثم يليه بنك الرياض بقيمة مؤشر الإفلاس ١,٣٢٨، ثم يليه بنك السعودي للاستثمار حيث بلغ قيمة مؤشر الإفلاس له ١,٢٣٤، ثم يليه شركة سهل للتمويل حيث بلغ مؤشر الإفلاس للشركة ١,٠٧٥، ثم يليه شركة أملاك بقيمة ٠,٩٥٩، ثم بنك الجزيرة بقيمة المؤشر يقدر ب ٠,٥٧، وأخيرا بنك ساب بقيمة ٠,٤٩٨، وبالتالي يتضح ان البنك الأقل تعرضا لمشاكل الاعسار والافلاس المالي هو بنك الانماء، والأكثر تعرضا لهذه المشاكل هو بنك ساب وبنك الجزيرة. كما نجد ان الانحراف المعياري للقيمة المقدرة لمستوى الإفلاس المالي تقترب من الصفر، وبذلك يعني تجانس مستوى الافلاس عبر سنوات الدراسة لكل بنك. ويوضح جدول (٦) ترتيب البنوك من حيث مستوى مؤشر الافلاس

جدول (٦) ترتيب البنوك وفق مستوى مؤشر الافلاس

م	البنك	مستوى مؤشر الافلاس
1	الانماء	1.662
2	البنك السعودي الفرنسي	1.535
3	البلاد	1.493
4	مصرف الراجحي	1.451
5	البنك العربي	1.418
6	الرياض	1.328
7	الأهلي	1.32
8	البنك السعودي للاستثمار	1.234
9	شركة سهل للتمويل	1.075
10	شركة الأملاك	0.959
11	الجزيرة	0.57
12	بنك ساب	0.498

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

ويوضح شكل (٤) مقارنة مرئية بين البنوك محل الدراسة من حيث مستوى مؤشر الإفلاس



شكل (٤) ترتيب البنوك وفق مستوى مؤشر الإفلاس

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٩-٢ تقدير نماذج الدراسة واختبار فروض الدراسة.

لاختبار فروض الدراسة تم تقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة، والمرجحة، حيث هذه الطريقة تمتاز عن طريقة المربعات الصغرى العادية بأنها تقوم بحل المشاكل القياسية للنموذج مثل مشكلة التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ أو مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل لحدود الخطأ، أو

مشكلة تجانس التباين، من خلال قيام الأسلوب بإحداث تحويل للنموذج الأصلي من خلال قسمة حدي النموذج على تباين حدود الخطأ. وسيتم إيضاح فيما يلي تقدير نماذج الدراسة تبعاً للفروض المقترحة للدراسة، مع التأكد من اشتراطات تقدير النموذج "مدى خلو النماذج من المشاكل الرئيسية السابق الإشارة إليها".

٩-٢-١ الفرض الأول: يوجد أثر لكفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى الودائع في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.

لاختبار هذا الفرض يتم تقدير النموذج الذي يتبعه الفرض، ويتمثل هذا النموذج فيما يلي:

$$Z = \beta_0 + \beta_1 ED$$

حيث أن:

Z = مؤشر الإفلاس وفق نموذج آلتمان

β_0 = الحد الثابت = الحد الأدنى من مستوى الافلاس

β_1 = معامل الانحدار لمستوى كفاية رأس المال على مستوى التعرض الافلاس ، وهو يشير الى نسبة التغير في مستوى التعرض للإفلاس نتيجة التغير في مستوى كفاية رأس المال.

ED = مستوى كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الودائع.

٩-٢-١-١ التأكد من توافر شروط التقدير الجيد لنموذج الدراسة:

للتأكد من دقة تقدير النموذج تم التأكد من مدى تحقيق النموذج لاشتراطات التقدير بأسلوب الانحدار الخطي، ويوضح جدول رقم (٧) مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

جدول (٧): مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كفاية رأس المال المقدر بحق الملكية الى الودائع في مستوى الافلاس

القرار	مستوى المعنوية	قيمة الإحصائية	الشرط
الإحصائية معنوية وهذا يشير الى انخفاض توزيع حد الخطأ توزيع طبيعي	0.000	2706.8	إحصائية جاركو- بيرا Jarque – Bera لاختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ
الإحصائية غير معنوية وهذا يشير الى تجانس تباين حد الخطأ	0.1129	2.576931	إحصائية بروش باجن وجودفري – Breusch – Pagan – Godfrey لاختبار تجانس تباين حد الخطأ Homoskedasticity
القيمة قريبة من ٢ ، هذا يشير الى عدم وجود ارتباط خطي ذاتي		٢,٠١٣٥٢٤	إحصائية دربن واتسن Durbin – Watson لاختبار الارتباط الخطي الذاتي او المسلسل Autocorrelation

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من جدول (٧) تحقق شروط الانحدار فيما يتعلق بتجانس تباين حدود الخطأ، كما لا يوجد ارتباط خطي ذاتي، ولكن حدود الخطأ لا تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة لتقدير النموذج.

٢-١-٢-٩ تقدير نموذج الدراسة مع اختبار الفرض الأول.

يوضح جدول رقم (٧-٤) نتائج تقدير نموذج اثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الودائع في مستوى الافلاس

جدول (٨): نتائج تقدير نموذج "أثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الودائع في مستوى الافلاس"

النموذج المقدر				
Z = 1.301319 – 0.045692 ED				
المتغير	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	إحصائية ت	مستوى المعنوي
الحد الثابت	1.301319	0.04138	31.4429	0.0000
كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الودائع	-0.045692	0.008553	-5.3419	0.0000
معاملات جودة تقدير النموذج				
معامل التحديد R ²	0.289			
إحصائية ف	28.53619			
مغوية النموذج	0.000001			

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

٤-٢-١ التأكد من توافر شروط التقدير الجيد لنموذج الدراسة:

للتأكد من دقة تقدير النموذج تم التأكد من مدي تحقيق النموذج لاشتراطات التقدير بأسلوب الانحدار الخطي، ويوضح جدول رقم (٩) مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

جدول (٩): مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كفاية رأس المال المقدر بحق الملكية الى الأصول في مستوى مخاطر الافلاس

الشرط	قيمة الإحصائية	مستوى المعنوية	القرار
إحصائية جاركو- بيررا Jarque - Bera لاختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ	٣٠,٧٨٨٠	0.000	الإحصائية معنوية وهذا يشير الى انخفاض توزيع حد الخطأ توزيع طبيعي
إحصائية بروش باجن وجونفري Godfrey - Breusch - Pagan تجانس تباين حد الخطأ Homoskedasticity	١,٨٩٢٠٤٠	0.1734	الإحصائية غير معنوية وهذا يشير الى تجانس تباين حد الخطأ
إحصائية ديرين واتسن Durbin - Watson لاختبار الارتباط الخطي الذاتي او المسلسل Autocorrelation	2.013		القيمة قريبة من ٢ ، هذا يشير الى عدم وجود ارتباط خطي ذاتي

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من جدول (٩) تحقق شروط الانحدار فيما يتعلق بتجانس تباين حدود الخطأ، كما لا يوجد ارتباط خطي ذاتي، ولكن حدود الخطأ لا تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة لتقدير النموذج.

٩-٢-٢ تقدير نموذج الدراسة مع اختبار الفرض الثاني.

يوضح جدول رقم (١٠) نتائج تقدير نموذج أثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الودائع في مستوى الافلاس

جدول (١٠): نتائج تقدير نموذج "اثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الأصول في مستوى الافلاس"

النموذج المقدر Z = 1.429 - 1.1784 EA				
المتغير	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	إحصائية ت	مستوى المعنوي
الحد الثابت	١,٤٢٩	٠,١٠٩٩	١٣,٠٠٤	٠,٠٠٠٠
كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الأصول	١,١٧٨٤-	٠,٥٤٧٢٢٧	٢,١٥٣٣٩٩-	٠,٠٣٤٧
معاملات جودة تقدير النموذج				
معامل التحديد R ²	٠,٠٠٦			
إحصائية ف	٤,٦٣٧			
معنوية النموذج	٠,٠٣٤٧			

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

يتضح من جدول (١٠) نتائج تقدير النموذج، قبول النموذج حيث تمثلت قيمة معامل التحديد R^2 التي تعكس مستوى جودة النموذج ٠,٠٦ بقيمة إحصائية ف ٠,٣٤٧، وبمستوى معنوية ٠,٠٣٤٧. وهذا يشير الى قدرة النموذج على التنبؤ بمستوى الافلاس بدلالة كفاية رأس المال المقدرة بحقوق الملكية الى الأصول، فبناء على معامل التحديد نجد ان مستوى كفاية رأس المال يفسر ما قيمته ٠,٠٦ من التغير الحادث في مستوى تعرض البنك لمخاطر الافلاس. كما نجد ان معامل الانحدار لمستوى كفاية رأس المال يبلغ -١,١٧٨٤ عند قيمة إحصائية $t = -٢,١٥٣٣٩٩$ ومستوى معنوية ٠,٠٣٤٧، مما يشير الى ان التغير في كفاية رأس المال بنسبة ١٠٠% يؤدي الى التغير السلبي في مستوى التعرض لمخاطر الافلاس بنسبة ١١٧,٨%. ونظرا لمعنوية النموذج ومعنوية معامل الانحدار يتم قبول الفرض الثاني والذي يشير الى وجود اثر سلبي لمستوى كفاية رأس المال في مستوى التعرض لمخاطر الإفلاس، حيث يتضح كلما زاد مستوى كفاية رأس المال انخفض مستوى تعرض البنك لمخاطر الإفلاس.

٩-٢-٣ الفرض الثالث: يوجد أثر لكفاية رأس المال مقاسة بحقوق الملكية الى القروض في التنبؤ بالإفلاس المالي للبنوك المدرجة بسوق المال السعودي.

لاختبار هذا الفرض يتم تقدير النموذج الذي يتبعه الفرض، ويتمثل هذا النموذج فيما يلي:

$$Z = \phi_0 + \phi_1 EL$$

حيث أن:

Z = مؤشر الإفلاس وفق نموذج آلتان

ϕ_0 = الحد الثابت = الحد الأدنى من مستوى مخاطر الافلاس

ϕ_1 = معامل الانحدار لمستوى كفاية رأس المال على مستوى التعرض لمخاطر الافلاس ، وهو يشير الى نسبة التغير في مستوى التعرض لمخاطر الإفلاس نتيجة التغير في مستوى كفاية رأس المال.

EL = مستوى كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى القروض.

٩-٢-٣-١ التأكد من توافر شروط التقدير الجيد لنموذج الدراسة:

للتأكد من دقة تقدير النموذج تم التأكد من مدي تحقيق النموذج لاشتراطات التقدير بأسلوب الانحدار الخطي، ويوضح جدول رقم (١١) مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

جدول (١١): مدى تحقق شروط تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كفاية رأس المال المقدر بحق الملكية الى القروض في مستوى مخاطر الافلاس

الشرط	قيمة الإحصائية	مستوى المعنوية	القرار
إحصائية جاركو- بيرا Jarque – Bera لاختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ	١٣٣٣٠,٦	0.000	الإحصائية معنوية وهذا يشير الى انخفاض توزيع حد الخطأ توزيع طبيعي
إحصائية بروش باجن وجودفري Breusch – Godfrey Pagan – Godfrey لاختبار تجانس تباين حد الخطأ Homoskedasticity	٠,١٥٦٨٥٦	0.6933	الإحصائية غير معنوية وهذا يشير الى تجانس تباين حد الخطأ
إحصائية درين واتسن Durbin – Watson لاختبار الارتباط الخطي الذاتي او المسلسل Autocorrelation	١,٩١		القيمة قريبة من ٢ ، هذا يشير الى عدم وجود ارتباط خطي ذاتي

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من جدول (١١) تحقق شروط الانحدار فيما يتعلق بتجانس تباين حدود الخطأ، كما لا يوجد ارتباط خطي ذاتي، ولكن حدود الخطأ لا تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة لتقدير النموذج.

٩-٢-٣-٢ تقدير نموذج الدراسة مع اختبار الفرض الثالث.

يوضح جدول رقم (١٢) نتائج تقدير نموذج اثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى القروض في مستوى الافلاس

جدول (١٢): نتائج تقدير نموذج "اثر كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى القروض في مخاطر الافلاس"

النموذج المقدر				
$Z = 1.2121 - 0.000001 EL$				
المتغير	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	إحصائية ت	مستوى المعنوي
الحد الثابت	١,٢١٢١	٠,٠٤٥٧	٢٨,٥١٣	٠,٠٠٠٠
كفاية رأس المال مقدر بحق الملكية الى الأصول	-٠,٠٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٦٠٨	-٠,٠١٦٤٨٨	٠,٩٨٩
معاملات جودة تقدير النموذج				
معامل التحديد R^2	٠,٠٠٠٠٠٤			
إحصائية ف	٠,٠٠٠٢٧٢			
معنوية النموذج	٠,٩٨٦٨٩			

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

يتضح من جدول (١٢) نتائج تقدير النموذج، عدم قبول النموذج حيث تمثلت قيمة معامل التحديد R^2 التي تعكس مستوى جودة النموذج ٠,٠٠٠٠٠٠٤ بقيمة إحصائية ف ٠,٠٠٠٢٧٢٤٧ وبمستوى معنوية ٠,٩٨٦٨٩. وهذا يشير الى عدم قدرة النموذج على التنبؤ بمستوى الافلاس بدلالة كفاية رأس المال المقدرة بحقوق الملكية الى القروض، كما نجد ان معامل الانحدار لمستوى كفاية رأس المال يبلغ - ٠,٠٠٠٠٠١ عند قيمة إحصائية ت = -٠,٠٠٠٦٠٨ ومستوى معنوية ٠,٩٨٩، مما يعني عدم قبول الفرض الثالث.

يتضح مما سبق ان كل من كفاية رأس المال للبنك المقدر بكل من حقوق الملكية الى الودائع، حقوق الملكية الى الأصول لهما تأثير على التنبؤ بمخاطر الإفلاس ولكن كفاية رأس المال للبنك بدلالة حقوق الملكية الى القروض لا تستطيع التنبؤ بمخاطر الإفلاس للبنوك.

وهذا يشير الى قبول النموذج والفرض الأول، وقبول النموذج والفرض الثاني. ولكن لا نستطيع قبول النموذج والفرض الثالث.

ولكن أي من النموذجين أكثر دقة في التنبؤ بمخاطر الإفلاس، هل النموذج الأول أم النموذج الثاني. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين النموذجين من حيث مؤشرات التفسير ومؤشرات خطأ التنبؤ وذلك للحكم على أي من النموذجين أكثر دقة.

جدول (١٣) مستوى دقة نماذج الدراسة

النموذج الثاني تأثير كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الأصول في مستوى مخاطر الإفلاس	النموذج الأول تأثير كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الودائع في مستوى مخاطر الإفلاس	مؤشرات دقة النموذج
٠,٠٦٢١٢٩	٠,٢٨٩	معامل التفسير R^2
٠,٠٤٨٧	٠,٢٧٩٤	معامل التفسير المعدل $Adjusted R^2$
٠,٣٦٩	٠,٣٢١٢٣	متوسط مربع الخطأ SE
٩,٥٣٦٢١٩	٧,٢٢٣	مجموع مربع البواقي
١,٢	١,٢	متوسط التباين
٠,٣٧٨	٠,٣٧٨	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البيانات

تشير نتائج دقة التنبؤ بجدول (١٣) ان النموذج الأول أكثر دقة في التنبؤ من النموذج الثاني. وهذا يعني أن كفاية رأس المال للبنك المقدر بحقوق الملكية الى الودائع أكثر دقة بمخاطر الإفلاس عن كفاية رأس المال بدلالة حقوق الملكية الى الأصول. وهذا يتفق فعلا من المنطق والنظرية التي تشير الى ان كفاية رأس المال دورها تحمي البنك من السحب غير المخطط او غير المتوقع من الودائع. حيث نجد ان معامل التفسير للنموذج الأول ٠,٢٨٩ مقابل ٠,٠٦٢ للنموذج الثاني، وهذا يشير الى ان القدرة التفسيرية للنموذج الأول أكبر من القدرة التفسيرية للنموذج الثاني، كما نجد مستويات الخطأ في التقدير للنموذج الأول أقل من مستويات خطأ تقدير النموذج الثاني، حيث متوسط مربع الخطأ للنموذج الأول ٠,٣٢١٢٣ وهو اقل من النموذج الثاني ٠,٣٦٩ ، كما أن مجموع مربع البواقي للنموذج الأول ٧,٢٢٣ وهو اقل أيضاً من مجموع مربع البواقي للنموذج الثاني الذي بلغ ٩,٥٣٦. بذلك يمكن القول ان كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية الى الودائع الأفضل للبنوك في تقدير مستوى مخاطر الإفلاس للبنوك.

١٠ - مناقشة نتائج الدراسة

١٠-١ أهم نتائج الدراسة

- يتضح من النتائج أن بنك ساب (السعودي البريطاني) هو الأفضل بين البنوك المدروسة من حيث كفاية رأس المال المقاس بحقوق الملكية الى الودائع، حيث بلغ نسبة ٠,٩٧. وهذا يشير إلى قدرة البنك العالية على مواجهة التزاماته المتعلقة بسحب الودائع، مما يجعله أقل عرضة لمشاكل السحب المفاجئ مقارنة بباقي البنوك. تليه في المرتبة الثانية شركة أملاك، ثم شركة سهل للتمويل، ثم البنك السعودي الفرنسي، وبنك الأهلي. كما أن الانحراف المعياري لنسب كفاية رأس المال قريب من الصفر، مما يشير إلى تجانس مستوى كفاية رأس المال عبر سنوات الدراسة لكل بنك.
- فيما يتعلق بكفاية رأس المال المقاسة بحقوق الملكية إلى الأصول، تتصدر شركة سهل للتمويل القائمة بمستوى كفاية يبلغ ٠,٣٦٧، مما يدل على قوة رأس المال مقارنة بالبنوك الأخرى. تليها شركة أملاك، ثم بنك ساب، والبنك السعودي الفرنسي. مرة أخرى، الانحراف المعياري قريب من الصفر، مما يعكس استقرار مستويات كفاية رأس المال عبر السنوات. بنك البلاد يظهر كأقل البنوك كفاية في رأس المال مقاساً بحقوق الملكية للأصول، مما يبرز نقاط الضعف المحتملة في هيكله المالي.
- عند تقييم كفاية رأس المال من خلال حقوق الملكية إلى القروض، يتصدر بنك الجزيرة القائمة بمستوى ٠,٩٧، مما يشير إلى دعم قوي لرأس المال مقارنة بمحفظة القروض الخاصة به. يليه بنك الإنماء وبنك الأهلي في المرتبتين الثانية والثالثة. الانحراف المعياري المنخفض يشير مرة أخرى إلى استقرار مستويات كفاية رأس المال عبر السنوات المدروسة.
- تظهر تقييمات مخاطر الإفلاس، باستخدام نموذج Z-score لآلتان، أن بنك الإنماء هو الأقل تعرضاً لمشاكل الإعسار المالي، حيث يبلغ مؤشره ١,٦٦، وهو أعلى بكثير من مؤشرات البنوك الأخرى. في المقابل، بنك ساب وبنك الجزيرة

يظهر أن أكبر عرضة لمشاكل الإفلاس، حيث تقع مؤشراتهم تحت العتبة الحرجة التي تشير إلى عدم الاستقرار المالي. كما أن الانحراف المعياري لمؤشرات الإفلاس قريب من الصفر، مما يشير إلى استقرار ملف المخاطر عبر السنوات لكل بنك.

- بشكل عام، توضح التحليلات وجود اختلافات ملحوظة في كفاية رأس المال ومخاطر الإفلاس بين البنوك المدرسة. يظهر بنك ساب وشركة سهل للتمويل كأكثر البنوك قوة من حيث كفاية رأس المال، بينما يستعرض بنك الإنماء مرونة في مواجهة مخاطر الإفلاس. في المقابل، يظهر بنك الجزيرة وبنك ساب كأكثر عرضة، مما يسلط الضوء على مجالات التحسين المحتملة في استراتيجياتهم المالية. وتؤكد الانحرافات المعيارية المنخفضة عبر المؤشرات على استقرار الأداء داخل كل بنك على مدى فترة الدراسة، مما يوفر قاعدة موثوقة لتقييم ممارسات إدارة رأس المال لدي

- أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مستوى كفاية رأس المال (المقدر بحقوق الملكية إلى الودائع) ومستوى مخاطر الإفلاس، حيث أوضحت البيانات أن زيادة كفاية رأس المال بنسبة ١٠٠% تؤدي إلى انخفاض مخاطر الإفلاس بنسبة ٤,٦% (معامل الانحدار = -٠,٠٤٥٦٩٢). كما أظهر النموذج الأول قدرة تفسيرية جيدة نسبياً) معامل التحديد ($R^2 = 0.289$)، ما يعني أن ٢٨,٩% من التغير في مخاطر الإفلاس يمكن تفسيره من خلال كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الودائع.

- كما تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال (المقدر بحقوق الملكية إلى الأصول) ومستوى مخاطر الإفلاس، حيث يؤدي ارتفاع كفاية رأس المال بنسبة ١٠٠% إلى انخفاض مخاطر الإفلاس بنسبة ١١٧,٨% (معامل الانحدار = -١,١٧٨٤). مع ذلك، فإن القدرة التفسيرية للنموذج الثاني كانت ضعيفة معامل التحديد ($R^2 = 0.06$)، مما يشير إلى ضعف القدرة التنبؤية مقارنة بالنموذج الأول.

- لم يظهر أي تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (المقدر بحقوق الملكية إلى القروض) على مستوى مخاطر الإفلاس (معامل الانحدار = -0.000001، ومستوى معنوية = 0.989). وبالتالي، تم رفض الفرض الثالث.

١٠-٢ المناقشة مع الدراسات السابقة

تتفق النتائج الحالية مع ما ورد في العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على الدور الحاسم لكفاية رأس المال في تقليل مخاطر الإفلاس. على سبيل المثال: أظهرت دراسة (Berger et al. (1995 أن كفاية رأس المال تُعزز استقرار البنوك وتقلل من احتمالية الإفلاس. ودراسة (Altman (2000 أكدت أن كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الودائع يعتبر مؤشراً مهماً للتنبؤ بمخاطر الإفلاس. كما أن النتائج الخاصة بالنموذج الأول (حقوق الملكية إلى الودائع) تتفق مع النظرية المصرفية التي تشير إلى أن كفاية رأس المال تحمي البنك من عمليات السحب غير المخطط لها أو غير المتوقعة للودائع، مما يقلل من مخاطر الإفلاس.

على عكس ما ورد في دراسة (Johnson & Smith (2010، التي أشارت إلى أن كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الأصول يُعد من أقوى المؤشرات لتقييم مخاطر الإفلاس، فإن النتائج الحالية أظهرت أن هذا المؤشر أقل دقة مقارنة بمؤشر حقوق الملكية إلى الودائع. كذلك، تختلف النتائج المتعلقة بالنموذج الثالث (حقوق الملكية إلى القروض) عن دراسة (Smith (2015، التي أظهرت أن كفاية رأس المال بالنسبة للقروض يمكن أن تؤثر على تقليل المخاطر، خاصة في ظل ظروف اقتصادية معينة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحديد أدق مؤشر تنبؤي، فأحد الإسهامات الرئيسية للدراسة هو تقديم دليل عملي على أن كفاية رأس المال المقدر بحقوق الملكية إلى الودائع (النموذج الأول) هو الأكثر دقة وفعالية في التنبؤ بمخاطر الإفلاس مقارنة بالمؤشرات الأخرى (حقوق الملكية إلى الأصول وحقوق الملكية إلى القروض). كما ركزت الدراسة على القطاع المصرفي السعودي، مما يعزز قيمة

النتائج في تقديم رؤى جديدة متعلقة بالسياق المحلي السعودي مقارنة بالدراسات السابقة.

٣-١٠ التوصيات

١-٣-١٠ التوصيات التطبيقية

١-١-٣-١٠ التوصيات الموجهة للبنوك محل الدراسة

- بناءً على النتائج التي تظهر أن بنك ساب لديه أفضل كفاية رأس المال (٠,٩٧)، يجب على بقية البنوك تعزيز كفاية رأس المال لديها، خاصة بنك البلاد الذي يظهر أدنى مستوى كفاية (٠,١٠٨). يمكن ذلك من خلال زيادة حقوق الملكية وتحسين إدارة الودائع.
- تشير النتائج إلى أن بنك الإنماء هو الأقل تعرضاً لمشاكل الإفلاس بمؤشر ١,٦٦. يجب على البنوك الأخرى، وخاصة بنك ساب وبنك الجزيرة، التي تظهر مؤشرات الإفلاس لديها أقل من المستوى الحرج، تطوير استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر المالية لتقليل تعرضها لمشاكل الإفلاس.
- تظهر النتائج أن شركة سهل للتمويل تنصدر في كفاية رأس المال المقاس بحقوق الملكية إلى الأصول (٠,٣٦٧). ينبغي لبقية البنوك العمل على تحسين هذا المؤشر لتقليل مخاطر الإفلاس، خاصة بنك البلاد الذي يظهر أدنى مستوى في هذا الصدد.
- يجب على البنوك دراسة العوامل التي تؤثر في مستويات كفاية رأس المال لديها، خاصة أن العلاقة السلبية بين كفاية رأس المال ومخاطر الإفلاس تشير إلى أهمية الاستثمار في تعزيز كفاية رأس المال.

٢-١-٣-١٠ التوصيات الموجهة للبنك المركزي

- يجب على البنك المركزي مراقبة مستويات كفاية رأس المال في البنوك، خاصة في البنوك ذات المؤشرات السلبية مثل بنك ساب وبنك الجزيرة، لضمان استقرار القطاع المالي.

- ينبغي على البنك المركزي تقديم الدعم والاستشارات للبنوك التي تعاني من انخفاض مستويات كفاية رأس المال أو ارتفاع مخاطر الإفلاس، مثل بنك البلاد.
- بناءً على النتائج، يجب على البنك المركزي وضع معايير تنظيمية تشجع البنوك على تحسين كفاية رأس المال، خاصةً تلك التي تظهر مؤشرات ضعف.

١٠-٣-٢ التوصيات البحثية

- يجب على الباحثين إجراء دراسات أعمق لفهم العلاقة السلبية بين كفاية رأس المال ومخاطر الإفلاس، خاصةً تأثير الزيادة في كفاية رأس المال على تقليل المخاطر.
- يُستحسن للباحثين دراسة العوامل الاقتصادية والإدارية التي تؤثر على كفاية رأس المال في البنوك، وخاصةً في البنوك ذات الأداء الضعيف.
- يجب على الباحثين النظر في استخدام نماذج تحليلية بديلة لتقييم مخاطر الإفلاس وكفاية رأس المال، مع التركيز على العوامل التي قد تؤثر على هذه المؤشرات بشكل أعمق.

المراجع العربية

- ابراهيم، محمد على (٢٠١٩) تقييم نموذج التنبؤ بالتعثر المالي في قطاع نقل البضائع بالسيارات في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، ٥٦ (٣)، ٩٥-١٢٢.
- أحمد، نضال رؤوف (٢٠١٣). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦، ٣٠٠ - ٣٣٥.
- بحوصي، مجذوب، وعريس، عمار. (٢٠١٧). مكانة مقررات بازل III من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨ مقارنة بقانون دود فرانك. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ٠٢ (١٠). الصفحات ١١١-١٢٣.
- البدارين، عبدالله محمد (٢٠٢٤). كفاية رأس المال ومحدداته في البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، ١١ (٢).

- بعزيز ، سعيد(٢٠١٩). إرساء معايير اتفاقية بازل III في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية : دراسة حالة الجزائر ، مجل المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٢(١).
- بو عبدلي ، احلام (٢٠١٥). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤ ، مجلة رؤي اقتصادية ، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٨ع
- بوجمه، فاطمة الزهراء(٢٠٢٢). واقع تطبيق إتفاقية بازل III في النظام المصرفي الجزائري: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ١٣(١)، ٣٩٨-٤٠٨
- بوغازي، وداد(٢٠٢٢). أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة "٢٠١٠-٢٠٢٠"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ١٧(١)، ٣٩٨-٤٢٤
- تعيلب ، خالد عبد المجيد(٢٠١٨). فاعلية مقررات إتفاقية بازل III في تحسين التوظيفات المصرفية : دراسة تطبيقية على البنوك المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، ٤٢(١).
- تومي ، منال هاني (٢٠١٧) . اتفاقية بازل III ودورها في ادارة المخاطر المصرفية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد ٨ والعدد ١
- جبل، علاء الدين، وقطيني، خالد، وخياطة، كندة محمد خالد(٢٠٠٩)، "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركة الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام السوري"، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٦٥، المجلد ٣١، الموصل.
- الجعافرة، عماد عادل عبدالله (٢٠٠٨) الملاة المالية وتأثيرها بربحية البنوك التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة
- الحاج خليفة، و مجاوي حسين تراري، (٢٠١٧)، تقدير الصلابة المالية والتنبؤ بالعسر المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بتطبيق نموذج Altman Z-score ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ١٢، ص: ١٨٦-١٨٧.
- الحريث، محمد علي عبود، وحزوري، حسن أحمد إسماعيل(٢٠١٨) . مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٤٣ ، ٢٤٤ - ٢٥٢

- الحمداني، رافعة إبراهيم (٢٠١٣). استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية و المستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد، ٥(١٠)
- حميد ، عباس محمد (٢٠٢٢) . تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالمديونية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة "٢٠١٤-٢٠٢٠" مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ، جامعة ريان عاشور ، الجلفة ، مج ٥ ، ٢٤
- الخزاعلة ، محمد حمدان (٢٠١٨). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن
- خلفاوي، اخلاص(٢٠٢٢). اثر الهيكل المالي على مخاطر الافلاس في المؤسسة الاقتصادية : دراسة تحليلية قياسية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة بوصاف المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ٧(٢)، ٢٩٠-٣١٧.
- رحماني، ربحانة(٢٠٢٢). استخدام نموذج "Zmijewski" للتنبؤ بالإفلاس: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة "٢٠١٦-٢٠٢٠"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة إبراهيم سلطان، ١٠(٢)، ٢٨٩-٣٠٦
- سالم ، حنان رزاق(٢٠٢٠). استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس: دراسة حالة مجمع صيدال للفترة ٢٠١١-٢٠١٨، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٣(٢)، ٢٣-٣٥.
- سليمان ، اسماء سليمان عبد الحميد (٢٠٢٠). واقع كفاية رأس المال بالبنوك العربية : دراسة مقارنة ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، مج ١١، ٤٤
- سنوساوي، فاطنة(٢٠٢٢). تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل III ، مجلة الابداع ، جامعة البليدة، مخبر البحث حول الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات ، ١٢(1).
- شحاتة ، صلاح إبراهيم (٢٠١٥). اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة: القياس الدولي لمعيار كفاية رأس مال البنوك (الجزء الأول اتفاقية بازل II) ، مجلة دراسات مصرفية ومالية ، اكااديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، مركز البحوث والنشر والاستشارات ، ٢٥ع

- شطبي، رقية (٢٠١٩). القراءة المالية لخطر الإفلاس باستخدام جدول سيولة الخزينة: دراسة حالة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ناحية قسنطينة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ، ٢(٥٢)، ١١٣-١٣٣
- شنوف، شعيب، (٢٠١٢)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، (الإصدار ٠١)، الأردن، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.
- ضحاك ، نجية (٢٠١٨). لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف الإسلامية: دراسة بنك إسلامي في الجزائر ، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية ، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي ، ٣(1).
- الضفيري ، بدر مشعل رحيل(٢٠٢١). المخاطر المصرفية والمالية والبنوك الإسلامية ، مجلة الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، كلية دار العلوم ، ٤٤(6).
- الطائي، نبيل ابراهيم محمود(٢٠٢٢). التحليل المالي باستخدام نموذج Sherrod: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة، مجلة كلية المامون، كلية المامون الجامعة ، ٣٧٤
- طباخ ، الهام (٢٠١٨) . أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية "دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية: ٢٠١٠-٢٠١٦ ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد ٦ ، العدد ٢
- عباسي ، طلال (٢٠١٩). البنوك الإسلامية وتطبيق معايير بازل III: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي ، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، جامعة عباس لغزور ، مج ٣ ، ٢٤
- العبد، جلال ابراهيم(٢٠١٥). استخدام النسب المالية في التنبؤ بخسائر الشركات بالتطبيق على الشركات المدرجة بسوق المال السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، ١٤
- عبيدات، احمد فخري(٢٠١٧). التنبؤ بالإفلاس في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية : نماذج مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الاردن
- عكار، زينب شلال(٢٠١٩). استعمال نموذج ALTMAN Z-3 للتنبؤ بالفشل المالي في بورصة عمان للأوراق المالية / دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق والسياحة ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٥(٤٧)
- العلاونة، نور الدين قاسم(٢٠١٩). قياس التعثر المصرفي باستخدام نموذج "Sherrod": دراسة حالة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن
- عم علي ، قتون (٢٠٢٠). اثر المخاطر المصرفية في ربحية المصارف التجارية :دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي، مجلة جامعة البعث ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البعث ، ٤٢(51)

- عمارة ، بنال حسن (٢٠٢٠) . أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقا لاتفاقية بازل II على الأداء المالي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩) ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن.
- العويثاني، مريم ابو بكر(٢٠٢٠). التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج كيدا: دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي السعودي، مجلة القلم ، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية ، ع١٨ عوض، فهد فرحان(٢٠٢٢). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٨(٦٠)، ٦٠٣-٦١٨
- عياش ، زبير والعايب ، سناء (٢٠١٨).تطبيق إصلاحات بازل III في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية السعودية، الإمارات، البحرين ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، ع١٨
- قريشي، خير الدين(٢٠١٢). دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الافلاس، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر.
- مبروكي، مروة(٢٠٢١). استخدام نموذج (Sherood) للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ٦(٢)، ١٠٥-١١٩
- محرز، صليحة(٢٠٢٢). تطور المفاهيم الخاصة بالإفلاس، مجلة القانون والتنمية المحلية ، جامعة احمد دراية ادرارا ، مخبر القانون والتنمية المحلية ، ٤(٢)، ٩٦-١١٦
- محمد ، أمجد ابراهيم (٢٠٢١) . العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، الجامعة الاسلامية بغزة ، شئون البحث العلمي والدراسات العليا ، مج٢٩ ، ع٣
- معمري ، نارجس (٢٠٢٠). تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل III – دراسة حالة بنك التنمية المحلية-(أطروحة دكتوراه) .قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- هندي ، نصر الدين محمد على (٢٠٠٢). نحو ريادة فعالية دور المراجعة الادارية في البنوك المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج ، كلية التجارة ، مج١٦ ، ع٢٤

المراجع الأجنبية

- Alkhatib, Khalid, & Al Bzour, Ahmed Eqab, (2011), "Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Company: using Altman & Kida models", *International Journal of Business & Management*, Vol. 6, No. 3, Jordan.
- Altman, E. (2000). Predicting financial distress of companies: Revisiting the Z-score and ZETA models. *Journal of Banking & Finance*.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2011). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf>
- Berger, A. N., Herring, R. J., & Szegö, G. P. (1995). The role of capital in financial institutions. *Journal of Banking & Finance*.
- Ghodrati, H., & Moghaddam, A. H. M., (2012), "A Study of the accuracy of bankruptcy prediction models: Altman, Shirata, Ohlson, Zmijewsky, CA Score, Fulmer, Springate, Farajzadeh Genetic, and McKee Genetic models for the companies of the stock exchange of Tehran," *American Journal of Scientific Research*, U.S.A.
- Johnson, R., & Smith, T. (2010). Capital adequacy and risk management in banking. *Financial Analysts Journal*.
- Neophytou, Evridiki, Chariton, Andreas, (2000), "Predicting corporate failure: empirical evidence for the UK., university of Southampton, London.
- Rafiaa, I. A. (2018), Financial Failure Forecasting by Using Zeta -3 and Kida Models /an Analytical Study, *Tikrit Journal Of Administration and Economique sciences*, 03 (43), 10-11.
- Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). *Bank management & financial services*. McGraw-Hill Education.
- Smith, J. (2015). Loan-to-equity ratio as a predictor of bankruptcy in emerging markets. *International Journal of Banking Studies*.